الجهود المبذولة في حجية السنة
في القرن الرابع عشر الهجري

الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الشارقة

الملخص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن السنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، وهي محفوظة في الصحاح والسنن وغيرها، واعتمد عليها المسلمون في بيان القرآن، ومعرفة الأحكام، منذ صدورها، وطوال التاريخ، وخصص لها علماء الأصول مكاناً مرموقاً، وبينوا حجية السنة لبيان مكانتها في التشريع، والتزم الأئمة والمجتهدون والعلماء بذلك.

ولكن سهام الأعداء توجهت لهدم السنة وإلغائها منذ القرن الثاني الهجري، وتصدى الإمام الشافعي للرد عليهم، وتفنيد حججهم حتى سمي بناصر السنة، أو ناصر الحديث، ثم تجدد هجوم الأعداء فيما بعد، واستغلوا حالة الضعف والجمود والتأخر عند المسلمين في القرون الأخيرة، فانبرى علماء القرن الرابع عشر الهجري لهم، وكانوا لهم بالمرصاد، وكتبوا كتابات متعددة، ومتفاوتة عن حجية السنة بأسلوب محكم، لتأكيد مكانتها، والحاجة إليها، وبيان فضلها، وبقيت السنة صامدة كالشم الرواسي، وحافظت الأمة على الالتزام بكتاب ربها، وسنة نبيها، وشريعتها السمحة، وارتدت سهام الحاقدين وبعض المستشرقين والمستغربين وأذنابهم إلى نحورهم، وظهرت الحقيقة شامخة، والحق مرفوعاً.

ولذلك اخترت هذا الموضوع بحثاً للدراسة، بالعنوان المذكور أعلاه، لأقدم دراسة عامة عن الجهود المبذولة في حجية السنة في القرن الرابع عشر الهجري، ثم أقدم دراسة خاصة عن أهم كتاب ظهر في هذا الخصوص، وهو رسالة الدكتوراه للداعية المجاهد العلامة الأستاذ الدكتور مصطفى السباعي، عميد كلية الشريعة بجامعة دمشق سابقاً، بعنوان ((السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي)) ليكون البحث من مقدمة وفصلين، الفصل الأول: دراسة عامة، وفيه مبحثان، المبحث الأول في حجية السنة، والمبحث الثاني، في عرض الدراسات المبذولة عن حجية السنة في القرن الرابع عشر الهجري، والفصل الثاني في دراسة خاصة، في مبحثين، المبحث الأول في ترجمة موجزة للعلامة الداعية المجاهد مصطفى السباعي رحمه الله تعالى، والمبحث الثاني، في دراسة وتقويم لكتاب السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ثم الخاتمة لنتائج البحث وتوصياته.

وأسأل الله السداد والتوفيق، واستمد منه العون والرشاد، والحمد لله رب العالمين.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، الذي أنزل القرآن الحكيم، وأكمل الشرع القويم، وقال: ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم، وأتممت عليكم نعمتي، ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ [المائدة/ 3].

والصلاة والسلام على رسول الله المبعوث رحمة للعالمين، الذي اصطفاه الله تعالى، واختاره، وكلّفه حمل الرسالة، وتبليغها، وبيانها، والدعوى إليها، فقال تعالى: ﴿يا أيها المدثر ۞ قم فأنذر﴾ [المدثر/ 1-2]، وقال تعالى: ﴿يا أيها الرسول بلّغ ما أنزل إليه من ربك، وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته، والله يعصمك من الناس﴾ [المائدة/ 67]، وقال تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون﴾ [النحل/ 44].

وبعد:

فإن القرآن الكريم هو الأصل الأول في ا لدين، والمصدر الأساسي للشرع والتشريع، ونص في آيات عدة على تكليف الرسول صلى الله عليه وسلم بالتبليغ والبيان، فصدرت عنه السنة التي تعد الأصل الثاني بعد القرآن، والمصدر الثاني للأحكام، تبليغاً عن الله تعالى القائل: ﴿ وما ينطق عن الهوى ۞ إن هو إلا وحي يوحى ﴾ [النجم/ 3-4] .

والسنة لغة: الطريقة، وفي اصطلاح علماء الأصول: "ماصدر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير[1]، وتتضمن الأحكام الشرعية بالأقوال الصادرة عن رسول الله ﷺ أو بالأفعال المبينة للتطبيق والتنفيذ العملي للأحكام، أو بالتقرير لما يصدر عن الصحابة أمامه من أقوال وأفعال تتفق مع دين الله وشرعه، فيقرهم عليها، فتصبح كأنها صادرة عن رسول الله ﷺ، وكل ذلك قياماً بواجب التبليغ والبيان، فكانت السنة المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي.

وتكفل الله تعالى بحفظ دينه، لبقاء الإسلام حتى تقوم الساعة، فقال تعالى: ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ [الحجر/9]، والذكر يشمل القرآن والسنة، فحفظ الله كتابه، وسخر العلماء لحفظ سنته في الصحاح والسنن والمسانيد والمستخرجات والمستدركات وغيرها.

(1) المستصفى للغزالي 131/1، شرح الكوكب المنير للفتوحي 161/2، 165، الإحكام للآمدي 165/1، الموافقات للشاطبي 24/4، إرشاد الفحول للشوكاني ص 42، الحدود في الأصول للباجي ص 57، السنة ومكانتها في التشريع ص 65، المدخل لابن بدران ص 89، تسهيل الوصول للمحلاوي ص 139، أصول الحديث للأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب ص 19، أصول الفقه، للشيخ محمد أبو النور زهير 108/3، الوجيز في أصول الفقه، لنا /185.

ولكن الكفار والمشركين والمنافقين وقفوا في وجه الإسلام، وصوبوا سهامهم لمصادره، وشمروا سواعدهم للطعن به بدءاً من كتابه المقدس، ورسوله المعظم، وسنته الشريفة، منذ أول البعثة، وطوال التاريخ، وحتى اليوم، وإلى أن تقوم الساعة، وهذا يمثل الصراع الأبدي والدائم بين الخير والشر والإيمان والكفر، والحق والباطل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ولم تسلم السنة النبوية من ذلك، فاتجه إليها الأعداء، والمنافقون، والجاهلون، والحاقدون، ونالوا منها بالطعن، والتشكيك، بل والإنكار والجحود، وكانت أحد الحصون التي توجه إليها أعداء الله، وخاصة عندما يئسوا من النيل والتحريف والتبديل لكتاب الله تعالى، فاتجهوا إلى السنة ليمحوا أثرها ووجودها وحجيتها، ليبقى القرآن مجملاً وعاماً ومبهماً ليعبثوا به ، فيضيع الإسلام، وتنقرض مصادره وينابيعه، وكان الله تعالى لهم بالمرصاد ليرد كيدهم، وسخّر العلماء لحفظ السنة رواية ودراية، لتبقى شامخة كالجبال، وتبقى مصدراً عذباً فياضاً طاهراً سلسبيلاً تروي المسلمين، وتمدهم بالبيان الحقيقي الصحيح لتطبيق الإسلام وفهم القرآن.

ومن هنا ظهر الاصطلاح الأصولي حجية السنة لبيان مكانتها في التشريع، وشمر العلماء سواعدهم لذلك طوال التاريخ، وخاصة عندما أشعلت نار الحرب، وتوجهت السهام إلى السنة في العصور الأخيرة على يد بعض المستشرقين، ثم ردد شبهاتهم وأباطيلهم أذنابهم وأتباعهم وأعوانهم في ديار الإسلام، فكان علماء الأمة لهم بالمرصاد، فكتبوا عن حجية السنة في القرن الرابع عشر الهجري، بأسلوب محكم لتأكيد مكانة السنة وحجيتها، حتى بقيت صامدة كالشم الرواسي، وبقيت الأمة ملتزمة بكتاب ربها، وسنة نبيها، وشريعتها السمحة، لتبقى الراية مرفوعة، والأمانة لدين الله ورسالته محفوظة مؤداة، ليبلغها الجيل الحاضر سليمة صافية للأجيال القادمة، وترتد سهام الحاقدين إلى نحورهم، ليظفروا بالخزي والعار والشنار، وتبقى الحقيقة شامخة، والحق مرفوعاً، ودين الله محفوظاً، والواقع أبلج.

وإسهاماً في هذه الأعمال المجيدة، أردت دراسة الجهود المبذولة في حجية السنة في القرن الرابع عشر الهجري بصفة عامة، وتقديم دراسة عن أهم الكتب التي ظهرت في هذا الخصوص، وهو أطروحة الدكتوراه للداعية المجاهد العلامة الأستاذ الدكتور مصطفى السباعي بعنوان " السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي" التي نال بها المؤلف رحمة الله تعالى وأسبغ عليه شآبيب رحمته شهادة العالمية من درجة أستاذ برتبة امتياز من كلية الشريعة بالجامع الأزهر عام1369هـ/ 1950م.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: دراسة عامة، وفيه مبحثان :

المبحث الأول: حجية السنة.

المبحث الثاني: عرض للدراسات المبذولة عن حجية الناس في القرن الرابع عشر الهجري.

الفصل الثاني: دراسة خاصة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة موجزة عن العالم الداعية المجاهد مصطفى السباعي رحمه الله تعالى.

المبحث الثاني: دراسة وتقويم لكتاب "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي.

الخاتمة : نتائج البحث والتوصيات.

وسوف ألتزم المنهج الموضوعي في المبحث الأول من الفصل الأول، والمنهج الاستقرائي في المبحث الثاني، والمنهج التاريخي في المبحث الأول من الفصل الثاني، والمنهج النقدي والتحليلي في المبحث الثاني منه.

وأسأل الله التوفيق والسداد، وعليه الاعتماد والتكلان، والحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول

الدراسة العامة عن حجية السنة وبيان الجهود المباركة التي بذلت فيها في القرن الرابع عشر الهجري، وذلك في مبحثين:

المبحث الأول

حجية السنة

اتفق العلماء على أن السنة الصحيحة الثابتة التي صدرت عن رسول الله ﷺ بقصد التشريع والاقتداء – حجة على المسلمين، ومصدر تشريعي لهم، متى ثبتت بسند صحيح، إما بطريق القطع، أو غلبة الظن.

واستدلوا على ذلك بأدلة جازمة قطعية كثيرة واضحة بينة لا تدخل تحت الحصر، وصار عندهم يقين جازم بأنه لا فرق بين حكم ثبت بالكتاب الكريم وحكم ثبت بالسنة النبوية، وهذه الأدلة من القرآن الكريم، وإجماع الصحابة، والمعقول، ويجمعها ثبوت العصمة للنبي ﷺ المصطفى، والمرسل، والمبلغ، والمبين عن ربه سبحانه وتعالى[1]، فمن ذلك:

أولاً: حجية السنة من القرآن الكريم:

استدل العلماء على حجية السنة بنصوص كثيرة من القرآن الكريم، وذلك من عدة وجوه، أهمها ماياأتي:

1- أحال القرآن الكريم إلى السنة بعبارة صريحة، حيث طلب الله تعالى من رسوله أن يبين للناس ما أنزل الله إليهم من أحكام القرآن الكريم، فقال عز وجل: ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نُزل إليهم ولعلهم يتفكرون ﴾ [النحل/ 44]، فأصبح بيان رسول الله ﷺ حجة بتكليف الله تعالى، وتفويض منه.

---

(1) انظر: شرح الكوكب المنير 167/2.

2- أمر الله تعالى بطاعة رسوله، والطاعة تفيد الالتزام بأمر المطاع وتنفيذ طلباته[1]، قال الله تعالى: ﴿ وأقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وأطيعوا الرسول، لعلكم ترحمون ﴾ [النور/ 56]، فأصبح ما يصدر عن رسول الله ﷺ واجب التطبيق.

3- ربط الله تعالى محبته باتباع رسوله ﷺ، فقال تعالى: ﴿ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر ذنوبكم ﴾ [آل عمران/ 31].

قال الآمدي –رحمه الله تعالى-: " ومحبة الله واجبة، والآية دلت على أن متابعة النبي عليه الصلاة والسلام لازمة لمحبة الله الواجبة " [2]، فتجب المتابعة على أمر مشروع من الله سبحانه وتعالى ويصبح حجة لازمة.

4- قرن الله تعالى طاعته بطاعة رسوله في آيات كثيرة، فقال تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، وأولي الأمر منكم ﴾ [النساء/ 59]، وقال عز وجل: ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله، ولا تولوا عنه وأنتم تسمعون ﴾ [الأنفال/ 20]، وقال تعالى: ﴿ قل أطيعوا الله والرسول ﴾ [آل عمران/ 32]، وجعل الله تعالى طاعة الرسول طاعة له، فقال تعالى: ﴿ من يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾ [النساء/ 80].

فهذه الآيات الكريمة – وغيرها – تدل دلالة قاطعة على أن الله تعالى يوجب اتباع رسوله فيما شرع، وأن الالتزام بطاعة الرسول كالالتزام بطاعة الله، وأن تنفيذ أقوال الرسول وأوامره كتنفيذ أقوال الله وأوامره، والانتهاء عما نهى عنه، وأن الآية الثانية هددت ونهت وحذرت من التولي عن طاعته أو معصيته.[3]

5- أمر الله تعالى برد الحكم إلى الله والرسول عند التنازع والاختلاف، فقال تعالى: ﴿ فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ﴾ [النساء/ 59]، وهذا دليل على وجوب الرجوع إلى حكم الله تعالى الوارد في القرآن الكريم، وإلى حكم الله تعالى الثابت في السنة الشريفة، فهذا دليل قطعي على حجيتها على المسلمين للالتزام بها.[4]

6- وصف القرآن الكريم رسول الله ﷺ بصفات المشرع، فقال تعالى عن رسوله: ﴿ يأمرهم بالمعروف، وينهاهم عن المنكر، ويحل لهم الطيبات، ويحرم عليهم الخبائث، ويضع عنهم إصرهم

---

(1) الرسالة، للإمام الشافعي ص33.
(2) الإحكام في أصول الأحكام، له، 161/1.
(3) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الأندلسي 87/1.
(4) الرسالة ص79، الإحكام، لابن حزم 88/1، 87.

والأغلال التي كانت عليهم ﴾ [الأعراف/ 157]، فهذه الآية صريحة الدلالة في أن أوامر رسول الله ونواهيه شرع للمسلم، بل وصفه الله تعالى بالعصمة في التشريع، أي بعدم الخطأ فيما يقوله من الأحكام، فقال تعالى: ﴿ وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى ﴾ [النجم/ 3-4].

7- نبه القرآن الكريم على مكانة الرسول التشريعية، وحذر من مخالفة أمره، ثم هدد بالفتنة والعذاب لمن يخالف أمره، قال تعالى: ﴿لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً، قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذاً، فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾ [النور/ 63]، وهذا يدل على وجوب اتباعه والاقتداء به والالتزام بما يصدر عنه.[1]

8- أمر القرآن الكريم الأمة بالأخذ بما جاء به رسول الله ﷺ والنهي عما نهاهم عنه، فقال تعالى: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ [الحشر/ 7]، وهذا نص صريح بحجية أوامره ونواهيه الواردة في السنة الشريفة.

9- نص القرآن الكريم أن الله تعالى أعطى نبيه محمداً ﷺ الكتاب والحكمة في آيات كثيرة[2]، فقال تعالى: ﴿ لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم يتلو عليهم آياته، ويزكيهم، ويعلمهم الكتاب والحكمة ﴾ [آل عمران/ 164]، وقال الله تعالى: ﴿ هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ﴾ [الجمعة/ 2].

قال العلماء: الحكمة: هي السنة[3]، مما يدل على أن الله تعالى أوحاها إليه، وأنزل معناها عليه، وطلب منه بيانها للناس، وتلاوتها عليهم، وتعليمها لهم ليعملوا بها ويسيروا على هديها، ويلتزموا بها كالقرآن الكريم.

10- نص القرآن الكريم على وجوب الرضا بقضاء رسول الله ﷺ وأن حكمه ملزم للمسلمين حتى في أمورهم الخاصة، وليس لهم خيار أمامه، فقال تعالى: ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ﴾ [الأحزاب/ 36]، وكان للآية سبب خاص فالتزم به الصحابة رضوان الله عليهم، وتكرر الأمر في حياته ﷺ، ووقف الصحابة عند قضائه دون أن

(1) الإحكام للآمدي 161/1.
(2) انظر تفصيل ذلك في الرسالة ص76 للإمام الشافعي رحمه الله تعالى الذي بين مكانة السنة وحجيتها، وفند شبه المنحرفين والمتشككين فيها بأسلوب رائع بديع لم يسبق إليه حتى سمي بناصر السنة.
(3) الرسالة ص32، 78، جماع العلم، للإمام الشافعي على هامش الأم 250/7.

يجدوا عليه قيد أنملة[1]، مما يؤكد دلالة الآية، ووجوب العمل بها والالتزام فيها، ثم تأكد ذلك بما يأتي.

11- نفى القرآن الكريم الإيمان عمن يرفض المثول لقضاء رسول الله ﷺ، أو يسخط عليه، ولا يستسلم له، أو لا يقبله، فقال تعالى: ﴿ فلا وربك لا يؤمنون، حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويُسلموا تسليماً ﴾ [النساء/ 65]، ووصم الله تعالى من يصد ويعرض عن الرسول ﷺ أنه منافق[2]، فقال تعالى: ﴿ وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً ﴾ [النساء/ 61].

12- بين القرآن الكريم أن من صفات الرسل عامة وجوب طاعتهم من الأمة التي أرسلوا إليها، فقال تعالى: ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله ﴾ [النساء/ 64]، ونص على ذلك في شأن كل رسول خاصة، فقال تعالى: ﴿ إني رسول أمين، فاتقوا الله وأطيعون ﴾ [الشعراء/ 108]، ومحمد ﷺ رسول أمين، وهو أحد الرسل الذين تجب طاعتهم.

13- خاطب القرآن الكريم الأمة واعظاً ومرشداً بأنه جعل لهم رسول الله أسوة وقدوة لمن يبتغي تطبيق شرعه، ويطمع في رضوان الله، فقال تعالى: ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر ﴾ [الأحزاب/ 21]، والقدوة يجب اتباعها، والأسوة يجب السير على هداها، وخاصة إذا كانت نبياً مصطفى، ورسولاً مجتبى، ومن أولي العزم، وأفضل خلق الله تعالى.

هذه النصوص القرآنية –وغيرها كثير- برهان ودليل قاطع على حجية السنة، واعتبارها مصدراً من مصادر التشريع الإسلامي، وأن الأحكام الواردة في السنة الصحيحة تشريع إلهي واجب الاتباع.[3]

ثانياً : إجماع الصحابة:

أجمع صحابة رسول الله ﷺ في حياته، وبعد وفاته على وجوب اتباع سنته والعمل بها والالتزام بما ورد فيها من أحكام، وتنفيذ ما فيها من أوامر، والانتهاء عما فيها من نواه.

(1) أسباب النزول للسيوطي ص299- 300 تحقيق الدكتور بديع السيد اللحام، تفسير ابن كثير 489/3، طبع عيسى الحلبي، بلا. ت، محاسن التأويل، للقاسمي 4860/13، التفسير المنير 26/22.

(2) الإحكام لابن حزم 91/1.

(3) علم أصول الفقه، خلاف ص39، وقد توسعنا بالاستدلال بنصوص القرآن الكريم ليكون بين يدي المسلم، وغير المسلم، مجموعة من المعاني الواضحة القاطعة للرد على الشبهة التي يثيرها بعض الملحدين والحاقدين في دعوى ترك السنة والاكتفاء بالقرآن الكريم والاحتكام إليه فقط، ويكفي في الاستدلال وإقامة الحجة دليل واحد، أو آية واحدة، ولكن أردنا أن يزداد المؤمن إيماناً، ويستيقن الذين أوتوا الكتاب والمؤمنون، أما الجاحد المنكر فهو مجرد معاند، ولن ينفعه شيء حتى لو رأى الحق بأم عينيه.

وكان الصحابة رضوان الله عليهم لا يفرقون بين الأحكام المنزلة في القرآن الكريم والأحكام الصادرة عن رسول الله ﷺ، ولذلك قال معاذ ﷺ: " إن لم أجد في كتاب الله قضيت بسنة رسول الله ﷺ "[1]، بل كان الصحابة رضوان الله عليهم يتوقفون في مفهوم كتاب الله حتى يسألوا رسول الله ﷺ عن مراد الله، وبيان مجمل القرآن الكريم، وتوضيح معناه، وتخصيص عامه، وتقييد مطلقه، وتأكيد أوامره، والأمثلة كثيرة في حياته، وبعد وفاته، وذلك أن أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وابن عباس وابن مسعود وزيداً ومعاذاً وغيرهم من الصحابة، كانوا إذا أعوزهم أمر، أو نزل بهم حادث، أو وقعت بينهم قضية، أو تعرضوا لقضاء أو فتوى، بحثوا عن الحكم في القرآن الكريم، فإن لم يجدوا فيه، بحثوا عن ذلك في السنة، ويمموا وجوههم للبحث عن الحديث، وسأل بعضهم بعضاً عمن يحفظ عن رسول ﷺ في ذلك شيئاً، وقد تعددت الأحوال[2]، ولم يستنكر واحد منهم ذلك، وسار على هذا المنوال التابعون، وأجمع عليه العلماء من بعدهم حتى يومنا هذا.[3]

فدلّ عمل الصحابة وإجماعهم، وإجماع التابعين، وإجماع علماء الأمة، على أن السنة حجة كاملة، ومصدر تشريعي واجب الاتباع متى صح نقلها عن رسول الله ﷺ.

ثالثاً: المعقول:

ثبتت حجية السنة عقلاً من عدة وجوه، أهمها:

1. إن القرآن الكريم فرض على الناس فرائض مجملة كالصلاة، وشرع لهم أحكاماً عامة كالشورى، وأخبرهم عن واجبات كثيرة كبر الوالدين وطاعة أولي الأمر، ولم يبين القرآن الكريم تفصيل هذه الفرائض والأحكام والواجبات، ويستحيل عقلاً استنباط ذلك وكيفيته إذا أراد المكلف المخاطب بالقرآن الكريم أن يؤدي هذه الفرائض، وينفذ تلك الأحكام، ويرضي ربه بالواجبات، كقوله تعالى: ﴿ وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ﴾ ﴿ أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير ﴾، وغير ذلك كثير وكثير، فجاء رسول الله ﷺ فبين هذا الإجمال بالسنة القولية والعملية، لما منحه الله تعالى من سلطة البيان الذي هو تكليف إلهي له، فقال تعالى: ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين

---

(1) هذا الحديث أخرجه أبو داود (172/2)، والترمذي (557/4)، وأحمد (242/5، 236، 230) والدارمي (60/1)، والبيهقي (114/1)، وانظر جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (69/2)، طبقات ابن سعد (247/2)، جامع الأصول (551/10)، أعلام الموقعين (221/1)، أخبار القضاة لوكيع (98/1)، التلخيص الحبير (182/4).

(2) انظر كتابنا: تاريخ القضاء في الإسلام، بحث مصادر القضاء ص117 وما بعدها، طبع دار الفكر – دمشق – 1422هـ / 2001م، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، السباعي ص412.

(3) انظر: إرشاد الفحول، للشوكاني ص36.

للناس ما نُزل إليهم ولعلهم يتفكرون ﴾ [النحل/ 44]، فيوجب العقـل المجـرد الرجـوع للسـنة والاحتجاج بها، وإلا جمد، ووقف حائراً مرتبكاً أمام تطبيق القرآن الكريم.

2. كان رسول الله ﷺ ترجمة عملية للقرآن الكريم، وكانت أعماله وأفعالـه صـورة حيـة للأحكـام الواردة في كتاب الله تعالى، وكانت أوصافه وأخلاقه تنفيذاً واقعياً لأوامر الله تعالى، وقد سـئلت السيدة عائشة -رضي الله عنها- عن خُلق رسول الله ﷺ فقالت: " وكان خُلقه القرآن " [1]، وكان رسول الله ﷺ يتمثل كلام ربه، ويلتزم رضاه، ويسير على الصراط المستقيم، بل كان أول من ينفذ أحكامه، وخير من يطبق كتابه، فكانت سنته وسيرته تطبيقاً عملياً لأحكام القرآن الكريم، وبيانـاً واقعياً للناس عن صورة الإسلام الصحيحة الكاملة.[2]

فلا جرم أن تكون أقواله وأفعاله وكل ما يصدر عنه موافقاً لحكـم الله تعـالى، وأن تكـون بالنسـبة للمسلمين مصدراً رئيسياً لمعرفة الأحكام الشرعية نصاً واجتهاداً واسـتنباطاً واسـتدلالاً، وهـذا مـا يقتضيه العقل السليم، والفكر القويم.

3. إن وظيفة رسول الله ﷺ أن يبلغ للناس كتاب الله تعالى، ثم يبينه لهم فبلغ القرآن الكريم بنصـه وحرفه، ونقله عن جبريل إلى أمته، أما البيان فهو بالأقوال والأفعال التي صدرت عـن رسـول الله، وهي السنة، وقد ثبتت عصمة الرسول ﷺ في الأمرين معاً، وتكفل الله تعالى أن يحفظ الذكر، والقرآن الكريم لا يحفظ حقيقة إلا بحفظ بيانه، وهو السنة، فيوجب العقل أن تكون السنة حجـة واجبة الاتباع والتطبيق، ودل ذلك على أن السنة بأقسامها الثلاثة (القولية والفعلية والتقريريـة) واجبة الاتباع متى صح صدورها عن رسول الله ﷺ، وأنها حكم شرعي واجب التنفيذ، ومصـدر تشريعي للأمة في استنباط الأحكام.[3]

قال حجة الإسلام الغزالي رحمه الله تعالى: " وقول رسول الله ﷺ حجة لدلالة المعجزة علـى صـدقه، ولأمر الله تعالى إيانا باتباعه، ولأنه لا ينطق عن الهوى ".[4]

---

(1) هذا الحديث رواه مسلم (26/6)، وأبو داود (400/2)، وأحمد (188/6) عن عائشة رضي الله عنها.
(2) انظر: فقه السيرة، للشيخ الداعية محمد الغزالي ص36.
(3) قال اسحاق بن راهويه رحمه الله تعالى: " من بلغه عن رسول الله ﷺ خبر يقر بصحته ثم رده بغير تقية (اجتهاد) فهو كافر " وأيد ابن حزم رحمه الله تعالى كلام إسحاق في الكفر، انظر: الإحكام، ابن حزم 89/1.
(4) المستصفى، له 129/1.

وإن القرآن الكريم والشريعة جاءتنا عن طريق رسول الله ﷺ، وهو المبلّغ عن ربه، وهو المبين لكتاب الله، وهو المكلف الأول عن التطبيق والتنفيذ، فكان لزاماً على المسلمين اتباع أوامره، ونواهيه وسائر سننه وبيانه وتطبيقه بموجب العقل.

فرع أول : حجية السنة من السنة:

بعد أن ثبتت حجية السنة بنصوص القرآن الكريم، وإجماع الصحابة، وإجماع المسلمين، والمعقول، نورد بعض الأدلة من السنة للاستئناس على حجيتها والاعتماد عليها[1]، وأن رسول الله ﷺ أكد هذه الحجية بأقواله وأفعاله وأحاديثه وسننه، فقال عليه الصلاة والسلام: " تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنتي " [2]، وقال ﷺ: " ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه "[3]، وهذا المثل هو السنة[4]، وقد أوتيها من الله تعالى الذي آتاه القرآن الكريم، وعندما بعث رسول الله ﷺ معاذ بن جبل ﷺ إلى اليمن قال له: " كيف تقضي إ ن عرض لك قضاء؟ " قال: أقضي بكتاب الله، قال: " فإن لم يكن في كتاب الله ؟ " قال: فبسنة رسول الله، قال: " فإن لم يكن بسنة رسول الله ؟ " قال : أجتهد رأيي ولا آلو، فضرب رسول الله ﷺ على صدره، وقال: " الحمد لله الذي وفق رسولَ رسول الله لما يرضي الله ورسوله ".[5]

فرع ثان: شبه إنكار السنة:

عندما ضاق الكفار بالإسلام، ونفذ صبر أعداء الله عن تحمل انتصار الاسلام وثباته وانتشاره، وخات عقولهم وأيديهم عن معارضة القرآن الكريم والطعن به، لجؤوا إلى الهدم عن طريق السنة، وسلطوا شكوكهم على الحديث، ووجهوا سهامهم على حجية السنة، وتعرضت السنة للإنكار في القرن الثاني الهجري من بعض الفرق الضالة المارقة من الدين، واحتجوا بشبه واهية ضعيفة، وحاولوا الاعتماد على بعض الآيات القرآنية لتأويلها حسب هواهم، و تحميلها ما لا تحتمل، مثل قوله تعالى: ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾ [الأنعام/ 38] ، و قوله تعالى: ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء ﴾

(1) هذه الأدلة لمجرد الاستئناس، وليست لإقامة الحجة، لأنه لا يصح أن نحتج على الشيء بنفسه، فنقول السنة حجة لما ثبت في السنة.
(2) هذا الحديث رواه الحاكم في المستدرك 218/1.
(3) هذا الحديث رواه أبو داود (505/3)، وأحمد (331/4)، والترمذي وابن ماجه عن المقداد بن معد يكرب ﷺ، وانظر: معالم السنن للخطابي 7/7.
(4) روى الأوزاعي عن حسان بن عطية قال: وكان الوحي ينزل على رسول الله ﷺ، ويحضره جبريل بالسنة التي تفسر ذلك، تفسير القرطبي 39/1.
(5) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي وأحمد والدارمي والبيهقي، وسبق بيانه.

[النمل/ 89]، و قالوا: لا حاجة للسنة، لأن القرآن بين كل شيء، ولم يفرط في أمر من الأمور، ومن ثم فلا حاجة للسنة ولا حجية لها، و ليست مصدراً تشريعياً للأحكام[1]، وأضافوا إلى حجتهم الحديث الذي ينكر استقلال السنة بالتشريع، وأن ما ورد فيها يجب عرضه على كتاب الله، فإن لم يوجد في القرآن فيجب رده، ونسبوا الحديث إلى ثوبان ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: " ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن خالف فلم أقله ".

و يرد على هذه الفئة بما يأتي:

1. إن الآيات السابقة في حجية السنة ترد مزاعمهم، وتبطل حججهم، وتفند أدلتهم، وهي نصوص صريحة واضحة في حجية السنة واعتبارها مصدراً تشريعياً في الأحكام.

2. إن الآيتين الكريمتين اللتين استندوا إليهما لا تدلان على هذا الفهم، وإن القرآن تبيان لكل شيء بما ورد فيه من أحكام و بما أشار إليه من مصادر، وبما تضمنه من قواعد عامة، وأحكام مجملة بينتها السنة.

3. أما حديث ثوبان فهو موضوع، وضعته الزنادقة، كما قال يحيى بن معين رحمه الله تعالى وعبدالله بن مهدي رحمه الله تعالى[2]، وقال الشافعي رحمه الله تعالى: ما رواه أحد عمن يثبت حديثه في شيء صغير ولا كبير، وهذا الحديث نفسه إذا عرض على كتاب الله فإنه يخالفه [3] في قوله تعالى: ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ [الحشر/ 7]، وقوله: ﴿ ومن يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾ [النساء/ 80]، وقوله تعالى: ﴿ إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ﴾ [عمران/ 31].

4. يقول رسو ل الله ﷺ: " يوشك أن يقعد الرجل متكئاً، يحدث الناس بحديث من حديثي، فيقول بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ما حرم رسول الله مثل ما حرم الله.[4]

5. قال رسول الله ﷺ: " ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم مما علمني يومي هذا.. " الحديث.[1]

---

(1) جماع العلم للإمام الشافعي، مطبوع مع الأم 250/7، المدخل إلى مذهب أحمد ص90، الوسيط في أصول الفقه الإسلامي ص248، الموافقات 11/4، أصول السرخسي 283/1، ومما قاله الشافعي رحمه الله تعالى، " إن الاقتصار على الكتاب رأي قوم لا خلاق لهم، خارجين عن السنة، إذ عولوا على ما بينت عليه من أن الكتاب فيه بيان كل شيء، فاطرحوا أحكام السنة، فأداهم ذلك إلى الانخلاع عن الجماعة، وتأويل القرآن على غير ما أنزله الله ".
(2) السنة ومكانتها في اتشريع الإسلامي ص99.
(3) إرشاد الفحول ص33، المدخل إلى مذهب أحمد ص90.
(4) هذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد والحاكم عن المقداد بن معد يكرب.

ولا تزال السنة تتعرض لهجمات الملحدين والمستشرقين والمارقين من الدّين الذين يسعون لهدم الإسلام عن طريق السنة متناً وسنداً [2]، ولكن الله تعالى سخر الأئمة والعلماء والمخلصين لرد كيد الكائدين، وتزييف دعواهم، وصيانة السنة من كل دخيل، و بقيت السنة -وستبقى- خالصة من كل شائبة، نقية من كل تحريف[3]، تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر، وإنا له لحافظون ﴾ [الحجر /90].

المبحث الثاني

عرض للدراسات المبذولة عن حجية السنة في القرن الرابع عشر الهجري

لقيت السنة النبوية طوال التاريخ الإسلامي عناية فائقة تتناسب مع أهميتها ومكانتها ومنزلتها في الإسلام، وعند المسلمين.

وحظيت السنة النبوية بعناية خاصة في القرن الرابع عشر الهجري في جميع المجالات، والتخصصات وعلوم الحديث ، لأسباب كثيرة، أهمها ثلاثة :

1- الصحوة العلمية الإسلامية المباركة، وخاصة في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري، لاستيقاظ المسلمين من غفوتهم، وخروجهم من تحت الاحتلال، ونير الاستعمار، وفتح كليات الشريعة وأصول الدين والدعوة، وإنشاء الجامعات الإسلامية، والمعاهد الدينية، والمدارس الشرعية.

2- الهجمة الشرسة من معظم المستشرقين على الإسلام والمسلمين عامة، وعلى السنة خاصة، وذلك طوال القرون الثلاثة الأخيرة، ثم نشرت، وترجمت، ونقلت للمسلمين، ودرست لهم إما في

---

(1) هذا الحديث أخرجه مسلم 197/17.

(2) انظر كتاب السنة ومكانتها في التشريع، للدكتور مصطفى السباعي رحمه الله تعالى، وكتاب السنة قبل التدوين، للأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب.

وسأل ضمام بن ثعلبة رسول الله عن الصلاة والزكاة والصوم والحج، وكان يقول له: آلله أمرك بهذا؟ فيقول: " نعم" رواه البخاري ومسلم، والبيهقي 325/4، وانظر: المجموع النووي 75/7.

(3) من ذلك كتاب "أضواء على السنة المحمدية" للشيخ محمود أبو رية، ورد العلماء عليه بكثرة وإسهاب، وأهم الردود كتاب "ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة المحمدية" للشيخ محمد عبد الرزاق حمزة، وكتاب "الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء السنة، من الزلل والتضليل والمجازفة " للعالم المحقق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، والكتب الثلاثة مطبوعة بمصر، الأول دون تاريخ، والثاني بالمطبعة السلفية -1379هـ، والثالث بالمطبعة السلفية 1378هـ.

البلاد الغربية التي قصدها المسلمون، وإما في البلاد الإسلامية ذاتها التي غزاها الفكر الغربي الاستعماري، أو فتحت أبوابها أمام الغربيين والمستغربين في الجامعات والمستشفيات والمعاهد والمؤسسات والوزارات، فدسوا السم في عقل الفكر الإسلامي المستغرب، وشاع ذلك وانتشر – وياللأسف – في ديار الإسلام والمسلمين، وخاصة في القرن الرابع عشر الهجري عن طريق الإعلام والغزو الفكري، مما دعا العلماء والدعاة والمصلحين والغيورين على دينهم وفكرهم من مختلف الاختصاصات للوقوف في وجههم، والرد عليهم، وكشف أباطيلهم، وإثبات حجية السنة ومكانتها.

3- التقنية العلمية المعاصرة في المطابع والكتب والأشرطة والأقراص المرنة والإنترنت، مما فتح المجال لطباعة كتب السنة ونشرها، وخزنها، واختزانها، ووضعها في الأقراص الممغنطة (السيديات) وظهرت دراسات جمة في خدمة السنة النبوية عامة، وفي حجيتها خاصة.

وكانت الجهود المبذولة في حجية السنة في القرن الرابع عشر على مستويات متعددة، وبأساليب مختلفة، وضمن دراسات متنوعة، نعرض جانباً منها في هذا المبحث.

قال الشافعي: " أجمع العلماء أن من استبانت له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له أن يدعها لقول أحد "، كما نقل عنه " إذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولي عرض الحائط ".

أولاً – دراسات عامة:

تضمن كثير من الدراسات الإسلامية المعاصرة موضوع السنة النبوية عامة، وحجيتها ومكانتها خاصة، ونذكر نماذج وأمثلة لها، منها :

1- أهداف التشريع الإسلامي: للدكتور محمد حسن أبو يحيى، عميد كلية الشريعة بالجامعة الأردنية - دار الفرقان – عمان – ط1 – 1405 هـ /1985 م (740 صفحة)، القسم الأول: مصادر التشريع الإسلامي، الفصل الثاني: السنة النبوية (ص 59 – 70) التعريف بالسنة، حجية السنة، أقسام السنة، منزلة السنة من القرآن الكريم.

2- الإمام الشافعي في مذهبيه القديم والجديد، دكتور أحمد نحراوي عبد السلام الإندونيسي. بلا، دار نشر، ط1 – 1408 هـ /1988م (744 صفحة)، أصول الإمام الشافعي، السنة (232-241).

ثانياً – بحوث عن السنة عامة، فيها حجية السنة:

1- السنة النبوية الشريفة، حقيقتها ومكانتها عند المسلمين، الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي، سلسلة بين الأصالة والمعاصرة رقم 31، نشر دار المكتبي – دمشق ط1 – 1418 هـ /1997 م (48 صفحة)، ويتضمن العناوين الآتية: حقيقة السنة، أنواعها، مكانة السنة أو حجيتها عند المسلمين، أدلة حجيتها من القرآن والسنة، الحاجة المتعينة إلى السنة، السنة وحي أو في حكم الوحي، عصمة النبي ﷺ للإلزام بالسنة في عصر النبي ﷺ، سنة الصحابة، سنة آل البيت.

2- فقه السنة النبوية، الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي، سلسلة بين الأصالة والمعاصرة رقم 32، نشر دار المكتبي – دمشق – الطبعة الأولى – 1418هـ /1997 م (48 صفحة)، ويتضمن أفعال الرسول ﷺ عند أصولي الحنفية، التعارض بين الفعلين، أحاديث الأحكام والأسس التي تراعى في تحليلها، القواعد المرعية في فهم الحديث وتحليله، قواعد فقه الحديث، منزلة السنة بالنسبة للقرآن الكريم، نوع الحكم المستفاد من السنة، شروط العمل بخبر الآحاد عند الحنفية، الزيادة على النص.

3- صيحة مزيفة: لا داعي للسنة النبوية، رد على هذه الشبهة، إعداد محمد هاني الشعال (دبلوم في الفقه المقارن)، دار أفنان – دمشق – 2001 م (46 صفحة من الحجم الصغير)، ويبدأ الباحث بمقدمة (ص3) ثم كلمة للعالم محمد أسد (ص7) ثم معنى السنة (ص8) والسنة مصدر تشريعي مستقل (ص10) ومعنى حجية السنة (ص 12) وحجية السنة ضرورة دينية (ص15) وبعض شبهات منكري حجية السنة والرد عليها (ص26) والسنة وحجية خبر الآحاد (ص33) وبعض شبهات منكري حجية خبر الآحاد والرد عليهم (ص 37) والخاتمة (ص40) ثم المصادر والمراجع والفهرس، وهو بحث متواضع، وفيه تتبع واستفادة من الكتب والمصادر.

4- دفاع عن السنة النبوية الشريفة، الدكتورة عزّية علي طه، دار القلم – الكويت – ط 1- 1410 هـ /1990م (158 صفحة) من الحجم الوسط، ويتضمن البحث ما يأتي: من الأخطاء الشائعة في أحاديث الآحاد، وجهود المحدثين في تأويل مختلف الحديث، وصور من افتراءات المستشرقين على السنة النبوية، من افتراءات المستشرقين في الرحلة في طلب الحديث، صور من افتراءات المستشرقين في موطأ الإمام مالك، والإمام الزهري، والإمام الشافعي، ومسند أحمد، ومسند أبي داود، والإمام مسلم.

ثالثاً – كتب أصول الفقه:

لا يوجد كتاب كامل في علم أصول الفقه، صنف في القرن الرابع عشر الهجري، إلا وتعرض لبحث السنة النبوية، باعتبارها أحد مصادر الفقه الإسلامي، وأن المصادر أو الأدلة أحد الأبواب الخمسة الرئيسية لعلم أصول الفقه[1]، ولذلك فلا يمكن لكتاب أصولي عرض علم أصول الفقه كاملاً إلا ويبحث السنة إما بحثاً موسعاً مستفيضاً بما يزيد على خمسين صفحة، وإما بحثاً موجزاً مختصراً من ثلاث صفحات إلى خمسين صفحة، لبيان تعريف السنة، وأقسامها، وحجيتها، وتقسيماتها من حيث السند، ومكانتها في التشريع، سواء من حيث المنزلة، والدرجة، ومراتبها بالنسبة للقرآن الكريم تأكيداً، وبياناً، وإضافة، ونسخاً، بالإضافة إلى الكتب المصنفة في مصادر التشريع خاصة في القرن الرابع عشر الهجري.

ولا يمكن الإحاطة بجميع الكتب المصنفة في علم أصول الفقه في القرن الرابع عشر الهجري[2]، وإنما نكتفي بأهمها مع تحديد الصفحات والعناوين التي عرضت فيها، فمن ذلك:

1- أصول الفقه، الشيخ محمد الخضري، دار الحديث – القاهرة – بلا .ت، السنة (ص 250 – 284) التعريف والسند، حجية السنة، التعبد بخبر الآحاد، نسبة السنة إلى الكتاب، ورتبة السنة متأخرة عن رتبة الكتاب في الاعتبار، السنة راجعة في معناها إلى الكتاب.

2- الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي، عميد كلية الشريعة، جامعة الشارقة – دار الخير – دمشق – ط1 – الجزء الأول 1423 هـ /2003 م (546 صفحة) الجزء الثاني : 1425 هـ /2004 م، (479 صفحة)، الباب الأول في مصادر التشريع الإسلامي، المبحث الثاني: في السنة الشريفة (ص 183-226) تعريف السنة وأقسامها، حجية السنة وإنكارها، تقسيم السنة، مكانة السنة (منزلتها، درجتها ، مراتبها).

3- علم أصول الفقه، للأستاذ الدكتور محمد الزحيلي دار القلم – دبي – ط 1424 هـ /2004 م (381 صفحة)، الفصل الخامس: الأدلة الكلية للأحكام، أو مصادر التشريع الإسلامي..، ثانياً: السنة (ص 49-51) تعريفها، حجيتها، أقسامها، مكانتها.

---

(1) موضوعات علم أصول الفقه هي: المصادر أو الأدلة، الحكم الشرعي، الدلالات، الاجتهاد، التعارض والترجيح، انظر كتابنا: الوجيز في علم أصول الفقه الإسلامي 29/1.

(2) انظر على سبيل المثال: فهرس المصادر والمراجع لبعض هذه الكتب، لمعرفة غالب كتب أصول الفقه المصنفة في القرن الرابع عشر الهجري (الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، للباحث 513/1 +456/2).

4- علم أصول الفقه، للأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف، دار القلم – دبـي – ط14 – 1401 هــ / 1981 م (236 صفحة)، القسم الثاني: الأدلة الشرعية ..، السنة (ص 36- 46).

5- أصول الفقه، للشيخ محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي – القاهرة – بلا .ت – (331 صـفحة) السنة (ص 82-89) تعريفها، حجيتها، روايتها وأقسامها، مقام السنة من الكتـاب، أقسـامها بالنسبة للقرآن، أفعال الرسول ﷺ.

6- أصول الفقه الإسـلامي، للأسـتاذ الـدكتور وهبـة الزحيلـي، دار الفكـر – دمشـق – ط1- 1406هـ/1986م (جزءان 1230 صفحة)، الباب الثالث: مصادر الأحكام الشـرعية (1/415) المبحث الثاني: السنة الشريفة (1/449-485) تعريفها، أقسامها، حجيتها، منزلتهـا بالنسـبة للقرآن، العمل بخبر الآحاد، والمرسل، أفعال النبي ﷺ، تعارض أقواله وأفعاله.

7- الوجيز في أصول التشريع الإسلامي، الدكتور محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة – بيـروت – ط3-1410هـ/1990م (595 صفحة) الكتاب الثـاني: السـنة – (ص279-350) تعريفهـا، حجيتها، استقلالها بالتشريع، الأفعال، الأخبار.

8- تسهيل الوصول إلى علم الأصول، الشيخ محمد عبد الرحمن عيد المحلاوي الحنفـي القاضـي (1920م) طبع مصطفى البابي الحلبي – مصر – 1341 هـ (343 صفحة) ويتضمن: البـاب الثاني: مباحث السنة (ص139 – 166) وفيه الوحي في حقه نوعان، عصمة الأنبياء، قولـه ﷺ، اتصال الحديث، شروطه، أنواعه بحسب السند، العمل بخبر الآحاد، شروطه، الطعـن فـي الحديث، حكم فعله ﷺ.

9- الأصول العامة للفقه المقارن، العلامة محمد تقي الحكيم، دار الأندلس – بـلا مكـان ، ولا.ت، ويتضمن: القسم الثاني: السنة (ص119-251) تعريفها، حجيتها، سنة الصحابة وآل البيـت، الطرق القطعية إلى السنة، الطرق غير القطعية (خبر الآحاد، الشهرة) ظنيها، السـنة وكيفيـة الاستفادة منها، السنة كلها تشريع، السنة والكتاب.

10- اللباب في أصول الفقه، صفوان عدنان داوودي ، وعنوانه الفرعي: كتاب يقدم علـم أصـول الفقه بثوب جديد ومنهج ميسر مفيـد، دار القلـم – دمشـق، دار البشـير – جـدة – ط1 – 1420هـ /1999م، ويتضمن: الأصل الثاني: السنة (ص199-226) تعريفها، وثبوتها، وخبر الواحد، ورتبة السنة، والسنة غير التشريعية، وأفعال النبي ﷺ.

11- أصول الفقه، محمد أبو النور زهير، أربعة أجزاء، مقرر على طلبة كلية الشريعة بجامعة الأزهر، مطبعة دار التأليف بمصر – بلا تاريخ، ويتضمن الجزء الثالث: الكتاب الثاني: السنة (ص 108-177) وفيه: الأفعال، عصمة الأنبياء، تعارض القول مع الفعل، الأخبار وأقسامها، العمل بخبر الواحد، مدلول الخبر، فروع ذكرها الأسنوي ، مسائل في لفظ الخبر.

12- أصول الفقه الإسلامي، الدكتور الشيخ زكي الدين شعبان، أستاذ الشريعة بكلية الحقوق، جامعة عين شمس، دار النهضة العربية – القاهرة – ط3-، 1967-1968 م (447 صفحة)، المبحث الثاني: السنة (ص 55-86) تعريفها وأنواعها، موازنة بين الكتاب والسنة من ناحيتي الثبوت والدلالة، حجية السنة، منزلة السنة من الكتاب العزيز في الاحتجاج، وبالنسبة للأحكام الواردة فيهما، حكم أفعال الرسول ﷺ.

13- أصول الفقه، الدكتور الشيخ محمد زكريا البرديسي – رئيس قسم الشريعة – كلية الحقوق – جامعة عين شمس، دار النهضة العربية – القاهرة – ط3-1389 هـ /1969م (480 صفحة)، السنة (ص 185-211) أقسامها، العمل بخبر الواحد، أفعال الرسول ﷺ، منزلة السنة في الاستدلال.

رابعاً – كتب عن حجية السنة:

" وهي كتب خاصة في حجية السنة ومكانتها، وهي كثيرة، نشير إلى أهمها دون بيان مضمونها تفصيلاً، لأنها تتضمن حصراً حجية السنة ومكانتها ومنزلتها في التشريع، ومنها :

1- حجية السنة ومصطلحات المحدثين وأعلامهم، عبد المتعال محمد جبري، مكتبة وهبة – القاهرة – طبعة أولى – 1986م ويقع الكتاب في 132 صفحة.

2- دراسات أصولية في السنة النبوية ، محمد إبراهيم الحفناوي، وأهمها حجية السنة ومكانتها في التشريع، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، الإسكندرية 2002، ويقع الكتاب في (373 صفحة) ويتضمن أهم بحث أصولي للسنة بعرض حجيتها، ومكانتها في التشريع.

3- السنة في مكانتها وفي تاريخها، الدكتور الشيخ عبد الحليم محمود، شيخ الجامع الأزهر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة – 1998 ، ويقع الكتاب في 111 صفحة.

4- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، الأستاذ الدكتور مصطفى حسني السباعي، دار الوراق – بيروت+ دار النيربين – دمشق – الطبعة الثالثة – 1423هـ/2003م ويقع الكتاب في 521 صفحة، وخصصنا له دراسة خاصة.

5- منزلة السنة من الكتاب، محمد سعيد منصور، مكتبة وهبة، القاهرة، الدار السودانية، الخرطوم– ط1-1413هـ/1993م (679 صفحة) التمهيد عن الكتاب الكريم (ص11-125) موافقة السنة وتوكيدها للكتاب (ص 125-338) دور السنة في بيان القرآن وتفسيره (ص 339-466) مرتبة السنة في التشريع الإسلامي (ص 467-502) أثر الخلاف في منزلة السنة من الكتاب في الفروع الفقهية (ص 503-554) الفهارس (ص 565-679).

6- دفاع عن السنة، ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، وبيان الشبه الواردة على السنة قديماً وحديثاً، وردها رداً علمياً صحيحاً، ويليه: الرد على من ينكر حجية السنة، للشيخ الدكتور عبد الغني عبد الخالق، والدكتور الشيخ محمد بن محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة – ط1 – 1409 هـ /1989 م (510 صفحات)، وتضمن الكتاب مقدمة وثلاثة أقسام، القسم الأول (ص 11) في الدفاع عن السنة، ونقد إجمالي لكتاب " أبي رية " وسيرة أبي هريرة، والقسم الثاني (ص 252) في بعض الشبهة الواردة على السنة قديماً وحديثاً، وردها رداً علمياً صحيحاً، وتشكيك المستشرقين ببعض الأحاديث والرد عليها، والقسم الثالث (ص 396) في بيان الشبه التي أوردها بعض من ينكر حجية السنة والرد عليها للدكتور عبد الغني عبد الخالق، ثم الخاتمة (ص 499) والفهرس التحليلي (ص 500 – 510)، والكتاب غزير المعلومات، وفيه تتبع لكثير من الشبه والافتراءات التي وردت عن السنة، ومناقشتها، والرد عليها، وكثرة الأمثلة للرد عليها.

7- مكانة السنة في الإسلام، الدكتور محمد أبو زهو - دار الكتاب العربي، القاهرة – ط1-1404هـ/1984م (140 صفحة من الحجم العادي) ويتضمن خطبة الافتتاح والتعريف بالسنة، والعمل بها، وأنها تبين القرآن، وشبه المنكرين لحجية السنة، وردها، وشبه المنكرين لوجوب العمل بخبر الواحد، وحملة السنة وروادها، ومطاعن أعداء الإسلام في الصحابة، وسيرة أبي هريرة والمطاعن فيه وردها، ومفتريات أخرى لأعداء الإسلام، وبيان موقف الأئمة وبعض العلماء من السنة.

8- حجية السنة ومصطلحات المحدثين وأعلامهم:عبد المتعال محمد الجبري، مكتبة وهبة – القاهرة – ط1- 1407 هـ /1986 م (132 صفحة)، ويتضمن مقدمة (ص5) والفصل الأول (ص7)

في التعريف بعلوم الدين وجمع السنة، وجوب العمل بالسنة (ص27) الرد على منكري حجيـة السنة (ص40) ، دفاع الصحابة عن تطبيقات السنة (ص50) الفصل الثالث (ص63) عن طـرق التحمل والأداء ورموز الرواية، الفصل الثالث (ص83) عن الآحاد والتواتر والمشهور، المقبول منها والمردود، الفصل الرابع (ص149) تصحيح الحديث والكشـف عنـه وتخريجـه، الفصـل الخامس (ص161) أعلام المحدثين، وذكر الباحث في المقدمة (ص5) أن " هـذه الرسـالة فـي مصطلحات المحدثين والتعريف بعلوم الحديث التي ينبغي أن يتبحر فيها محبو الاجتهاد، كما أنها زاد لمن يواجهون منكري الاحتجاج بالسنة بعد وفاة الرسول ﷺ".

واستعرض الباحث أمرين يتعلقان بموضوعنا، الأول: وجوب العمـل بالسـنة (ص27) وذلـك فـي صفحتين، مستدلا بالآيات الكريمة والسنة النبوية على حجية السنة، والثاني: الرد على منكري حجية السنة (ص40) وذلك في صفحتين فقط، معتمداً على ما نقله الإمام الشافعي في "الأم" في عرض حجج منكري السنة ورده عليها في كتابه (جماع العلم المطبوع مع الأم 250/7) وما أفرده عن ذلـك فـي "الرسالة"، ثم نقل تفسير آية "ما فرطنا في الكتاب من شيء" من تفسـير القرطبـي (39/1 ، 42/6، 164/10، 109) وما رواه الأوزاعي عن حسان بن عطية قال: "كان الوحي ينزل علـى رسـول الله، ويحضره جبريل بالسنة التي تفسر ذلك، وما رواه سعيد بن منصور عن مكحول قال: " القرآن أحوج إلى السنة من السنة للقرآن" وقول الإمام أحمد "السنة تفسر الكتاب وتبينه" ونقل قول مطرف بن عبد الله بن الشخير (من جامع بيان العلم 191/2) " لا تحدثونا إلا بالقرآن" فقال: "والله ما نريد بـالقرآن بدلاً، ولكنا نريد من هو أعلم به منا ".

9- حجية السنة، للعلامة عبد الغني عبد الخالق (1908-1983م)، نشر دار القرآن الكـريم بيـروت عن الطبعة الأولى بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ألمانيا الغربية – شـتوتغارت، 1407 هـ ـ /1986م (598 صفحة)، وهي رسالة دكتوراه من الجامع الأزهر في أصول الفقه سنة 1940 م، وقال الدكتور طه جابر العلوني في تقديمه (ص5) " أهم ما كتُب عن السنة في هذا القرن علـى الإطلاق " ثم ذكر أسباب الكتابة في الموضوع بظهور بدعة التفلت من السنة، والـتخلص مـن الأحكام الثابتة فيها، والبعد عن أضوائها وأنوارها (ص13)، ونقل (ص17) مـا قالـه الأسـتاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي " إن هذه الرسالة كتاب عظيم الأثـر علـى دراسـات السـنة والحديث وعلومه في سائر أنحاء الدنيا، وهو لا يزال قـادراً علـى تغييـر مجـرى الدراسـات المعاصرة والمنتظرة في السنة، ورد الكثير من الشبهات المثارة حولها .. " ويتضـمن الكتـاب مقدمة أولى (ص43) في معاني السنة، ومقدمة ثانية (ص85) في عصمة الأنبياء، والباب الأول (ص245) في بيان أن حجية السنة ضرورة دينية، وأنه لم يقع فيها خلاف بين المسلمين قاطبة،

والباب الثاني (ص278) في بيان أدلة حجية السنة، وهي سبعة، والباب الثالث (ص383) في بيان الشبه التي أوردها بعض من ينكر حجية السنة، والرد عليها، والخاتمة (ص483) في مباحث تتعلق بحجية السنة، ثم الفهارس (ص541 – 598).

10- دفاع عن الحديث النبوي، وتفنيد شبهات خصومه، للأساتذة: محي الدين الخطيب (رئيس تحرير مجلة الأزهر) وسليمان الندوي (كبير علماء الهند) ومصطفى السباعي (رئيس المحكمة بدمشق)، نشر زكريا علي يوسف، القاهرة – دون تاريخ (144 صفحة من الحجم العادي) ويتضمن كلمة مهمة للناشر، ثم كلمات إجمالية (ص8-16) للأستاذ محب الدين الخطيب عن حرص الصحابة على الحديث والتثبت منه وروايته، وقوة حافظة العرب، ثم كلمة الأستاذ الدكتور محمد يوسف موسى (ص17-24) عن منزلة السنة من الكتاب، ولطم من تجرأ على رد الأحاديث في القديم والحديث بأدلة دامغة، لإثبات حجية السنة ، ثم كلمة السيد سليمان الندوي (ص25-35) عن حاجة الإسلام إلى الحديث النبوي ، وأن أحاديث الآحاد متى صحت روايتها فلا مفر من العمل بها، ثم كلمة الشيخ أحمد شاكر (ص33-38) عن أبي هريرة وما نبزه به صاحب الكتاب الخبيث، وما دافع به عنه أهل الحديث، ثم الكلمة التفصيلية (ص41-102) للدكتور مصطفى السباعي، ثم كلمة للدكتور طه حسين (ص113-116) ينقد فيه الكتاب الخبيث، ثم كلمة الأستاذ الدكتور محمد أبو شهبة (ص116) في تدليس صاحب الكتاب الخبيث (والمراد كتاب أضواء على السنة المحمدية للشيخ محمود أبو رية) ثم كلمة الناشر (ص131-138) للوقوف في وجه هذه الطائفة التي تطعن بالسنة مع الدفاع عن أبي هريرة ودفع شبهات المانعين للاحتجاج بالسنة، وأخيراً بحث ابن القيم (ص139) في أن السنة تستقل بالأحكام ، وذكر عشرات الأحكام التي جاءت في السنة دون القرآن في جميع نواحي الشريعة من عبادات ومعاملات ، فإذا تركناها فلا يبقى إسلام.

11- كتب أخرى :

- القرآنيون، وشبهاتهم حول السنة، إلهي بخش، خادم حسين، مكتبة الصديق/الطائف – 1989م.
- المستشرقون والسنة، سعد المرصفي – مكتبة المنار الإسلامية، الكويت – 1994م.
- دفاع عن السنة، محمد محمد أبو زهو، وزارة الأوقاف، القاهرة – 1960م.
- منزلة السنة في الإسلام، وبيان أنه لا يستغنى عنها، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني – الدار السلطية – الكويت – 1400هـ / 1980م.
- وجوب الرجوع إلى الكتاب والسنة، علي خشان، د.ن – بيروت – 1960.

- ظاهرة رفض السنة وعدم الاحتجاج بها، الدكتور صالح أحمد رضا، نشر جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية – الرياض – 1986م.

الفصل الثاني

دراسة خاصة عن حجية السنة

بعد التقديم السابق عن حجية السنة عامة ، وسرد لبعض الكتب والبحوث والدراسات التي تناولت السنة ، لبيان مكانتها المهمة ، ومنزلتها الرفيعة ، وحاجة المسلمين إليها ، أقدم دراسة خاصة ومتواضعة عن أحد الكتب التي تناولت حجية السنة، وهو كتاب " السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي " للدكتور مصطفى السباعي، والذي يعد مع كتاب " حجية السنة " للشيخ الدكتور عبد الغني عبد الخالق، أهم كتابين على الإطلاق ظهرا في القرن الرابع عشر للهجرة لبيان مكانة السنة في الشريعة، وأهميتها في الإسلام[1]، والكتابان رسالتان للدكتوراه من الجامع الأزهر، وتمتازان بالعمق العلمي، والإخلاص في البحث، والتحليل الدقيق، والحجج القوية، وتمتاز الأولى بالعموم والشمول حسب عنوانها، فعرضت مباحث السنة عامة وما يتعلق بعلومها، ثم حجيتها، وتمتاز أيضاً بعرض شبه المستشرقين، وتتبع أقوالهم وآرائهم، والرد عليها بإسهاب وعمق، وتتميز الثانية بالدراسة الأصولية الفقهية المعمقة.

ونخصص دراستنا عن كتاب الأستاذ الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله تعالى، ونقدم نبذة مختصرة جداً عن حياته وسيرته الشخصية والعلمية، ثم نقوم بدراسة وتقويم لكتابه، أو أطروحته، لعرض ما فيها، ولبيان مقتضب عن قيمتها ، وذلك في مبحثين.

المبحث الأول

ترجمة العالم المجاهد مصطفى السباعي

إن حياة العلامة الداعية، والمجاهد بالسيف والسنان، والفقيه المجدد، تحتاج إلى دراسات مطولة، وبحوث مخصصة ومعمقة، ولا يتسع المجال لعرضها هنا، ولذلك نقدم مقتطفات سريعة للتعريف

---

(1) قال الأستاذ أبو الحسن الندوي: "وكتاب صديقنا المجاهد الداعية مصطفى السباعي: " السنة " هو أفضل ما كتب في الموضوع وأجمعه " وقال الأستاذ الدكتور محمد رجب بيومي: " إن الأستاذ السباعي بلغ في هذا الكتاب مبلغاً كان السابق المجلّي فيه، حيث تبعه كثير من الباحثين حين لمسوا سلامة المنهج وقوة الاستنتاج، ووضوح الدليل " ثم قال: " وهذا نجاح لا يتحقق إلا بتوفيق كبير من الله، فهو الملهم إلى الصراط المستقيم " وكان العلماء والباحثون عالة على الكتاب والاستفادة من بحوثه ومعلوماته وعمقه، وأحياناً انتحاله وسرقة المعلومات عنه دون إحالة (انظر : مصطفى السباعي ، زرزور ص 360).

بحياته وشخصيته وعلمه وعلومه ومكانته[1]، لتكون مجرد تقديم للمبحث الثاني عن كتابه القيم المفيد، ونعرض ذلك في فقرات متتالية.

1- اسمه ونسبه ونشأته :

هو مصطفى بن حسني السباعي، ولد بحمص سنة (1333هـ/1915م)، وهو سليل أسرة عريقة، وبيت علمي منذ مئات السنين، وكان أبوه فقيها، ويُحضره مجالس العلم وحلقات الفقه، ثم وجهه إلى دراسة علوم الشريعة، وبخاصة دراسة الفقه المقارن ومسالك الأئمة في اجتهادهم[2].

2- طلبه للعلم :

نشأ الشيخ المجاهد في مدينة حمص – وسط سورية – وأخذ العلم والفقه والقرآن أولاً على يد والده رحمه الله تعالى، ثم التحق بالمدرسة المسعودية الابتدائية ، ثم انتقل إلى الثانوية الشرعية بحمص (إعدادي وثانوي) وتخرج فيها سنة 1930م، وكان في أثناء دراسته الثانوية قد اطلع على مجلة "الفتح" التي كان يصدرها الداعية المصلح محب الدين الخطيب بالقاهرة، فتأثر بها، وتفتحت آفاقه السياسية منها، واطلع على حاضر العالم الإسلامي.

وكان السباعي رحمه الله تعالى شغوفاً بالقراءة والمطالعة الكثيرة التي أدت إلى نجاحه الباهر، وتفوقه الملموس على أقرانه على مقعد الدراسة، حتى اعتلى منبر المسجد الجامع الذي كان أبوه يتولى الخطابة فيه، فظهرت مواهبه الجمة، وأفقه الواسع، ونظرته البعيدة.[3]

وانتسب في حمص إلى جماعة " الرابطة الدينية " ثم ألف جمعية سرية لمقاومة مدارس التبشير الأجنبية التي أنشئت بمساعدة الانتداب الفرنسي على سورية، وتولى توعية الشباب والطلاب والآباء، كما توجه إلى الاصلاح الديني، ومحاربة البدع والخرافات المنسوبة للإسلام، وفوق كل ذلك بدأ في

---

(1) كتب الأخ المفضال الأستاذ الدكتور عدنان زرزور كتاباً في سلسلة " أعلام المسلمين " رقم 82 ، بعنوان " مصطفى السباعي، الداعية المجدد " ويقع في 550 صفحة من الحجم الوسط، وطبعته دار القلم – دمشق – 1421هـ / 2000م، وهو دراسة معمقة، ووافية إلى حد ما، وصرح أنه بقي لديه الكثير، ويختزن معلومات أخرى إضافية، فأضافها، وأصدرها في كتاب كبير، ومجلد عظيم بعنوان " مصطفى السباعي، الداعية المجاهد، والفقيه المجدد " ويقع في 584 صفحة من الحجم العادي، وطبعته أيضاً دار القلم – دمشق – طبعة مزيدة ومنقحة – 1424 هـ /2003م، وكان الجهد مباركاً، والدراسة معمقة، والتحليل دقيقاً، مع التتبع لسرد حياة الشيخ رحمه الله تعالى، ثم سرد كفاح الشيخ ونضاله ومشاركته في الجهاد الإعلامي والسياسي والقتالي، وكان الدكتور زرزور – حفظه الله ورعاه، وشفاه وعافاه، ونفع بعلمه وفضله – كأنه يؤرخ للدعوة الإسلامية في مصر وسورية خاصة، وللعالم الإسلامي والدعاة فيه عامة في القرن الرابع عشر الهجري، وسوف اعتمد على الكتاب الثاني حصراً .

(2) مصطفى السباعي، زرزور ص 103 .

(3) مصطفى السباعي، زرزور ص 111 .

مقارعة الاستعمار الفرنسي بخطبه ومحاضراته دون أن يعبأ بالأحكـام العرفيـة وأوامـر المفـوض السامي الفرنسي، فألقي القبض عليه ودخل السجن لبضعة شهور.(1)

بعد خروجه من السجن توجه إلى مصر والتحق بالدراسة بالأزهر عام 1933م في كليـة الشـريعة، تخصص الفقه والأصول، ولم يمض عليه عام بالأزهر حتى صار المعبر والمتحدث عن حاجات الطلبة غير المصريين وبيان مطالبهم في الأزهر الجديد الذي كان في عهد التطوير والتجديد للانتقـال إلـى نظام الكليات، وكتب في الصحف، وألقى خطاباً، وقاد مظاهرة ضخمة ضد الاحتلال البريطاني، فـألقي القبض عليه وأودع السجن مدة، كما اتهمته القيادة البريطانية عام 1941م بتشكيل مسيرة لتحـريض المصريين على الثورة وقبضت عليه، وسجنته أربعة أشهر، ثم استمر في كتابـة المقـالات العلميـة والمحاضرات والخطابات طوال وجوده بمصر.

وألف السباعي رحمه الله تعالى مع بعض زملائه الأزهريين لجنة باسم " لجنة الشـؤون الإسـلامية بالأزهر" في أوائل عام 1358هـ /1939م لرفع صوت الأزهر عالياً بالدفاع عن الإسلام وتشـريعه، وتتبع نهضات المسلمين وأخبارهم.(2)

وتابع السباعي في مصر خطبه ومقالاته ودفاعه عن الإسلام والمسلمين، وتحريضه على المحتلـين في مصر وسورية وسائر البلاد الإسلامية وخاصة فلسطين، ويكتب بنفسه المنشورات في ذلك.

وعاد الداعية العلامة إلى سورية ليتابع الدعوة والجهاد، والمشاركة في الحياة السياسية، مدة سـبع سنوات، ثم عاد إلى مصر والأزهر حتى نال درجة العالمية " الدكتوراه " في الفقه والأصول وتـاريخ التشريع، وكانت رسالته بعنوان " السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي " التي سنتولى دراستها فـي الفصل الثاني، وفرغ منها في شهر رجب 1368هـ / الموافق شهر أيار (مايو) 1949م، ثم ناقشـها في 24 جمادى الآخرة 1369هـ / الموافق 1950/4/12م ، ثم رجع إلى عرينه في سورية ليتـابع أعماله المجيدة.(3)

3- نشاطه في الدعوة وأعماله :

كان السباعي رحمه الله تعالى يتمتع بمواهب جمة، منها الموهبة القياديـة الشـابة، وكـان مغرمـاً بجماعة " رابطة شباب محمد ﷺ" بحلب، وحضر مؤتمراتها، "وجمعية الشبان المسـلمين "، بدمشـق،

(1) مصطفى السباعي، زرزور ص 112 .
(2) المرجع السابق ص 117 وما بعدها .
(3) المرجع السابق ص 123 وما بعدها .

وأصبح السباعي رحمه الله تعالى يتولى قيادة العمل الإسلامي بسورية، لما يتمتع به من روح دعوية وبُعد سياسي وإصلاح اجتماعي وفكري وثقافي، متأثراً بالشهيد حسن البنا مؤسس الإخوان المسلمين بمصر، مع التركيز على قضية فلسطين، ومشاركة السباعي رحمه الله تعالى في الجهاد والقتال بنفسه في محاربة اليهود والمحتلين، ثم شارك في السياسة بسورية، وانتخب لمجلس البرلمان، وكان له تأثير بارز عند وضع الدستور السوري لعام 1950م.(1)

ولما عاد إلى سورية قبل مناقشة الدكتوراه قاد شباب محمد وجماعة الإخوان المسلمين بسورية، وكان العلامة السباعي يشارك في عدة نشاطات في أثناء دراسته بمصر وسورية، ثم خاض معركة الجهاد في فلسطين عام 1948، ثم ترشح لانتخابات الجمعية التأسيسية (البرلمان) سنة 1950م، عن مدينة دمشق، وصار عضواً فيها، وفي أثنائها ناقش رسالته للدكتوراه، ثم عمل محاضراً في كلية الحقوق بجامعة دمشق.

وفي عام 1954م، عمل على افتتاح كلية الشريعة بجامعة دمشق، وصار عميداً لها، ثم بقي أستاذاً فيها حتى وافته المنية عام 1384 هـ / 1964م.

4- إنتاجه العلمي :

كان العلامة السباعي رحمه الله تعالى نابغة في فكره، ومجلياً في كتاباته وقلمه، وخطيباً مصقعاً في المساجد والمناسبات، وتحت قبة البرلمان، كتب عشرات المقالات في الصحف والمجلات منذ نعومة أظفاره في سورية، ثم تابع كتاباته الفكرية والسياسية والثقافية والدينية في المجلات والصحف في أثناء وجوده في مصر، ثم بعد عودته إلى سورية، وكان شاعراً صادق العاطفة، وكان إنتاجه العلمي غزيراً، وهو:

1- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، وهي أطروحة للحصول على الدكتوراه من الجامع الأزهر، وناقشها عام 1369هـ /1950م، وهي أول كتبه، وطبعت عدة طبعات، وسنفردها بالدراسة.

2- من روائع حضارتنا.

3- أخلاقنا الاجتماعية.

4- عظماؤنا في التاريخ.

---

(1) المرجع السابق ص 149 وما بعدها .

5- شرح قانون الأحوال الشخصية السوري (ثلاثة أجزاء).
6- المرأة بين الفقه والقانون.
7- دعوة الإسلام واقعية لا خيال.
8- هذا هو الإسلام (جزءان).
9- هكذا علمتني الحياة (قسمان : الاجتماعي والسياسي).
10- أحكام الصيام وفلسفته.
11- اشتراكية الإسلام.
12- السيرة النبوية (دروس وعبر).
13- القلائد من فرائد الفوائد (مختارات من كتب التراث).
14- العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في التاريخ.
15- كتب لم يكملها، وهي: النظام الاجتماعي في الإسلام، وقانون النفقات في الفقه الإسلامي أو في الإسلام، والمسألة المالية من نصوص الحديث النبوي من الكتب الستة وغيرها(1)، وكل كتاب يحتاج إلى دراسة خاصة.

5- وفاته:

أدى الداعية المجاهد والفقيه المجدد فريضة الحج مرتين في شبابه، عامي 1364 هـ، 1371 هـ، وقام في عام 1375 هـ بزيارة الحجاز والحرمين مع بعثة من كلية الشريعة وطلابها بجامعة دمشق، ثم حلّ به المرض العضال بعد صراعه السياسي في انتخابات 1957م نتيجة تآمر المنافقين مع الأحزاب العلمانية بسورية واللعب الانتخابية، وازداد به الشوق مع الآلام المبرحة لأداء الحج وزيارة الحرمين، وغادر دمشق إلى المدينة المنورة في 1383/11/23 هـ الموافق 1964/4/5م، وخفف الله عنه المرض بشكل مذهل في هذه الرحلة المباركة التي دون بعض انطباعاته عنها، ووعد بإكمال ذلك، ولكن وعد الله المحتوم كان سابقاً، وتوفي رحمه الله تعالى يوم السبت الواقع في 1384/5/27 هـ الموافق 1964/10/23م، ولم يتجاوز التاسعة والأربعين من العمر، وشيعت جنازته في اليوم

(1) مصطفى السباعي، زرزور ص 357 ، 376 .

التالي بعشرات الآلاف من بيته إلى جامع بني أمية الكبير، ثم دفن في مقبرة باب الصغير بدمشق التي تضم أجساد الصحابة والتابعين، وألقيت القصائد والكلمات في تأبينه عند الدفن، وبعد ذلك في مدرج جامعة دمشق، وعند مرور سنة على وفاته، رحمه الله رحمة واسعة، وأجزل الله مثوبته، وأنزل شآبيب الرحمة على قبره، وجمعنا معه ومع النبيين والصديقين والشهداء، وحسن أولئك رفيقاً، وله مآثر جمة يعجز القلم عنها، وتحتاج إلى دراسات ومجلدات، لأنه فارس العصر للقرن العشرين أو القرن الرابع عشر الهجرية.(1)

المبحث الثاني

دراسة وتقديم لكتاب المرحوم السباعي

" السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي "

يعد هذا الكتاب أهم الجهود المبذولة في خدمة السنة النبوية في القرن الرابع عشر الهجري، للجهد الجبار الذي فيه، وأنه أطروحة دكتوراه من الجامع الأزهر، وأنه صدر من أبرز الأعلام في هذا القرن، وكان حلقة في سلسلة إنتاجه الطيب المبارك، وكتاباته المشهورة في الصحف والمجلات، وتمثل فيه الجهاد العلمي في إثبات الحق، والرد على المستشرقين والحاقدين وأعداء الإسلام، وحمل مشعل النور والحق أمام الجيل، ولذلك نقدم عنه هذه الدراسة.

أولاً : توصيف الكتاب :

1- يقع الكتاب في 521 صفحة من القطع العادي في طبعته الثالثة بدار الوراق ودار النيرين بدمشق وبيروت، عام 1423هـ / 2003م، وسبق ظهوره في طبعته الثانية بالمكتب الإسلامي – بيروت 1396هـ / 1976م في 448 صفحة، مع مقدمة وتمهيد وملحقين، وطبع أول مرة في الطبعة الأولى عام 1381هـ / 1961م، ونشرته مكتبة دار العروبة بالقاهرة في مطبعة المدني بمصر، وكان الكتاب قد خرج رسالة للأستاذية قبل مناقشتها في الأزهر على الآلة الكاتبة بالقاهرة في 6 رجب هـ الموافق 4 آيار (مايو) 1949.

2- يتألف الكتاب من إهداء، ومقدمة، وتمهيد، وثلاثة أبواب، وخاتمة، وملاحق، وأهم المراجع، وفهرس المحتوى.

---

(1) مصطفى السباعي ، زرزور ص 529 وما بعدها .

وأضيف في الطبعة الثالثة صورة مصورة (فوتوكوبي) من قسمين، الأعلى صورة طلب إلى شيخ الجامع الأزهر من خمسة سطور، يطلب فيها المؤلف رحمه الله تعالى الحصول على تصديق يثبت نجاحه في شهادة العالمية من درجة أستاذ في الفقه والأصول عام 1950م بدرجة ممتاز، والقسم الأسفل صورة من ستة أسطر من مدير إدارة الامتحانات، ومعتمدة أصولاً، تفيد نجاح المؤلف بالشهادة أمام اللجنة المؤلفة لمناقشة الرسالة بتاريخ 1369/6/24هـ الموافق 1950/4/12م، وتصديق المجلس الأعلى للأزهر.

والإهداء (ص5) من المؤلف إلى والده حسني السباعي رحمه الله تعالى مشيداً بفضله وعلمه ودعوته وأثره فيه، ثم كتب الشيخ الأستاذ زهير الشاويش الذي نشر الطبعة الثانية حاشية في أسفل الصفحة يذكر فيه نبذة مختصرة عن حياة العالم الوالد وبعض مآثره في الدعوة.

ثم جاءت (ص7) مقدمة الطبعة الثانية بقلم أستاذنا الدكتور محمد أديب صالح كتقريظ موجز للكتاب، مع بيان أهمية الكتاب الذي ملأ فراغاً كبيراً في ميدان مكانة السنة، مبيناً عكوف المؤلف رحمه الله تعالى على تنقيحه وزيادة التعليقات عليه حتى وافته المنية غفر الله له، فأضاف ملحقين للرسالة، ووعد بملحق ثالث حالت وفاته دون إنجازه.

والمقدمة (ص11) تشير إلى اضطراب النظم العالمية، وثبات العقيدة الإسلامية التي يجب الرجوع إليها، مع سعة مصادر الشريعة للتطبيق، ثم إشارة إلى تعرض السنة للهجوم، ومساهمة المؤلف رحمه الله تعالى في الرد على ذلك عام 1358هـ مما دفعه لاختيار هذا الموضوع أطروحة للبحث، مع بيان خطة الرسالة، وأرخ الانتهاء من الرسالة بالقاهرة في 1368/7/6هـ الموافق 4/ آيار (مايو) 1949م.

والتمهيد (15-61) هو مقدمة للطبعة الأولى، مبيناً العوامل التي حالت دون نشر الكتاب بعد مناقشة رسالته، والظروف الصعبة التي كتبت بها الرسالة بإيجاز، وأنها تحتاج إلى التوسع، ولم تتح الأيام القاسية التي عاشها في الدعوة والعمل الإسلامي لتحقيق هذه الأمنية، حتى انتشر كتاب " أضواء على السنة " لمحمود أبي رية وما فيه من افتراءات، فألح الأصدقاء على طبع الرسالة، لتكون رداً عليه، فدفعها للطبعة الأولى كما كتبها مع إضافة تعليق موجز على بحث أبي هريرة تنويهاً لافتراءات أبي رية عليه، ثم عرض في التمهيد بعض الملاحظات على كتاب أبي رية بأسلوب علمي رصين تكشف الخبايا، وترد المطاعن المستمدة من مصادر هزيلة ومن آراء للمستشرقين الذين قابل بعضهم السباعي في أوروبا وناقشهم في آرائهم ورد عليهم.

والباب الأول (ص63) في معنى السنة ونقلها وتدوينها، وفيه أربعة فصول، الأول (ص65) في معنى السنة، وتعريفها، وموقف الصحابة منها، والثاني (ص92) كيف نشأ الوضع في السنة؟ ومتى؟ وأين؟ وفيه مباحث، والثالث (ص108) في جهود العلماء لتنقيتها وتصحيحها، لمقاومة حركة الوضع، ثم استطرد في بيان الموضوع وعلاماته، والرابع (ص122) في ثمار جهود العلماء ونتائجها بالنسبة للسنة في تدوينها وظهور علم مصطلح الحديث، وعلم الجرح والتعديل وسائر علوم الحديث، وتأليف الكتب في الموضوعات والوضاعين، والكتب في الأحاديث المشتهرة على الألسنة، مع الأمثلة لكل ذلك.

والباب الثاني (ص145) في الشبه الواردة على السنة في مختلف العصور، وفيه سبعة فصول، الأول (ص147) عن السنة مع الشيعة والخوارج، والثاني (ص152) عن السنة مع المعتزلة والمتكلمين، والثالث (ص165) عن السنة مع منكري حجيتها قديماً، والفصل الرابع (ص176) عن السنة مع منكري حجيتها حديثاً، فذكر أدلتهم وشبههم، ثم ردها، والفصل الخامس (ص190) عن السنة مع منكري حجية الآحاد، والفصل السادس (ص211) عن السنة مع المستشرقين، وتوسع في ترجمة الإمام الزهري ومكانته في التاريخ (ص232) ثم عاد إلى مناقشة أدلة المستشرقين (ص253) والفصل السابع (ص264) في السنة مع بعض المتكلمين حديثاً، للرد على ما كتبه أحمد أمين في "فجر الإسلام"، مع ذكر نبذة عن أبي هريرة، ووقفة مع أبي رية لمناقشة تهمه وافتراءاته على أبي هريرة.

والباب الثالث (ص409) في مرتبة السنة في التشريع، وفيه ثلاثة فصول، الأول (ص411) في مرتبة السنة مع الكتاب، والفصل الثاني (ص421) كيف اشتمل القرآن على السنة، والفصل الثالث (ص419) في نسخ السنة بالقرآن، والقرآن بالسنة.

والخاتمة (ص435) في تراجم الأئمة الأربعة في المذاهب الفقهية، ثم أئمة الحديث أصحاب الكتب الستة مع التعريف الموجز بكتبهم.

والملاحق (ص495) وتتضمن أمرين: الأول (ص497) متى نسد هذه الثغرة (الطعن بالسنة والتشكيك فيها والدعوة لوحدة الموقف)، والثاني (ص502) بعنوان: لا يا عدو الله، سنطاردك بالحق حتى يرغم الله أنفك، للرد على الكتاب الثاني الذي صدر للشيخ محمود أبي رية.

ويأتي ثبت لأهم مراجع الكتاب (ص510) مرتبة موضوعياً ثم ألفبائياً، وأخيراً: فهرس المحتوى (ص515) لعرض رؤوس الأقسام، والعناوين السليمة.

ثانياً: أهمية الكتاب:

إن كتاب "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي" في غاية من الأهمية، لأنه تناول المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي التي يعتمد عليها المسلمون طوال التاريخ الإسلامي منذ أول البعثة، وخلال العهود الإسلامية المتتالية، وفي الوقت الحاضر، وفي المستقبل حتى تقوم الساعة.

والسنة النبوية الشريفة وإن كانت المصدر الثاني بعد القرآن الكريم، ولكن دراستها وإثباتها، والاعتماد عليها، تحتل مركز الصدارة في الأهمية، والدرجة الأولى، وذلك لأسباب:

1- الظروف التي مرت بها السنة:

إن القرآن الكريم حفظ كاملاً في الصدور وفي السطور منذ لحظة نزوله، وفي العهد النبوي، وتوفر له الحفّاظ والكتّاب مع التدوين والحفظ والتلاوة في الصلاة وفي المساجد والبيوت والطرقات، وفي الحل والسفر، وهو محصور بين دفتين، بعدد سوره وآياته وكلماته وحروفه، فسهل حفظه والعناية به ومنع الزيادة أو النقص منه، وضمن من التغيير والتبديل والتحريف.

هذه الظروف توافرت للسنة في مجملها، أما في تفصيلاتها فلم تحظ بها حتى وقتنا الحاضر، ولذلك تعرضت لعوادي الدهر، وهجوم الأعداء، وتشكيك الحاقدين، والنيل بها من أصحاب النفوس الضعيفة، وحتى من عوام المسلمين، وضعاف الإيمان، ووصل الكيد لها بالإنكار قديماً وحديثاً.

فجاء هذا الكتاب ليكون لبنة صلبة في خدمة السنة، وفي مضمار ثبوتها، وبيان أهميتها، ومكانتها ليس في التشريع الإسلامي فحسب، بل في الثروة البيانية، واللغة العربية والأخلاق الإسلامية، والعقيدة الدينية، وفي التوثيق العلمي، وبيان العلوم التي اختصت بها السنة.[1]

ويكاد أن تمثل مكانة السنة في التشريع الإسلامي أقل من سدس الكتاب، وذلك في أربعة فصول فقط، وهي الفصل الأول من الباب الأول "معنى السنة وتعريفها" [2]، والباب الثاني في مرتبة السنة في التشريع في ثلاثة فصول، وهي: مرتبة السنة مع الكتاب، وكيف اشتمل القرآن على السنة؟ ونسخ السنة بالقرآن، والقرآن بالسنة.[3]

---

(1) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص(92-397) (435-509).
(2) المرجع السابق ص65-91.
(3) المرجع السابق ص409-434.

وهذا القسم يكاد أن تكون أهميته متواضعة، ومكررة مع ما كتبه علماء أصول الفقه، بل وأقل قيمة علمية مما أفرده الأصوليون لذلك في الكتب المطولة، ويعتمد هذا الكتاب عليها بشكل مباشر في نقل الآراء والأدلة، والمناقشة، والأمثلة، والجديد في هذا القسم هو الجمع والصياغة والنفس العلمي الظاهر، والتلخيص لما سبق.

أما معظم الكتاب فهو في تاريخ السنة، وجمعها، وتدوينها، وعلومها، واستعراض جهود العلماء قديماً لمقاومة حركة الوضع (الكذب في الحديث) وثمار هذه الجهود التي نتجت في تدوين السنة، وعلم مصطلح الحديث، وعلم الجرح والتعديل، وسائر علوم الحديث، مما بينه الباحث العلامة[1]، وتأتي أهميته كدرجة أعلى كثيراً مما سبق، لأنه استعرض ذلك تاريخياً، واستفاد من الدراسات والكتب والمصنفات المخصصة فيه، ثم ترتقي الأهمية إلى الدرجات العليا في جمع واستعراض الشبه الواردة على السنة في مختلف العصور في الباب الثاني، وذلك في سبعة فصول، وتحتل معظم صفحات الكتاب[2]، وهي مما انفرد به الباحث العلامة رحمه الله تعالى، وتعد أهم قسم في الكتاب، وأميز ما فيه، ويضاف إليها ما أضافه العلامة السباعي من التمهيد بمناسبة الطبعة الأولى[3]، ثم الملاحق في نهاية الكتاب في الطبعة الثانية[4]، وهذا ما يقودنا للسبب الثاني لأهمية البحث عن السنة ومكانتها.

2- الناحية الموضوعية:

إن الهجوم الضاري على السنة، والشبه التي ألصقت بها، والطعن والحقد الذي لحق بالحديث الشريف، دفع العلماء لبيان مكانة السنة عامة، واضطرهم لإعداد القوة الكافية خاصة لرد الهجمات، وتفرق ذلك تاريخياً، وتفاوتت قوته على يد العلماء، حتى وصلت قمته على يد العلامة السباعي رحمه الله تعالى، وخاصة أنه عرض ما صدر من شبهات خلال التاريخ عن السنة وفندها وردها، ثم اتجه إلى الشبهات المعاصرة، وما صدر على لسان بعض المستشرقين وأعوانهم وأتباعهم، وكان السباعي رحمه الله مغرماً بذلك، ومستقصياً لآرائهم، ومتتبعاً لشبهاتهم، ومتحدياً للقائهم والحوار معهم ومجادلتهم، فرد الصاع صاعين، والكيل كيلين، وسار معهم حذو القذة بالقذة، لينقل دعاويهم بأمانة علمية، ثم يردها رداً محكماً من الناحيتين المنهجية والموضوعية، فكشف منهجهم العلمي المزيف القائم في كثير من الأحيان على التحريف، والدس، والكذب، والافتراء، وسوء الأدب، وخيانة الأمانة

(1) المرجع السابق ص92-144، ويضاف إليها الخاتمة (ص435-494) التي تحدثت عن أئمة المذاهب الفقهية الأربعة، وأصحاب الكتب الستة في الحديث، والتعريف بكتب العشرة، وخاصة ما يتعلق منها بالسنة والصحيحين والسنن الأربعة.
(2) المصدر السابق ص145-389.
(3) المصدر السابق ص15-61.
(4) المصدر السابق ص495-509.

العلمية، وعدم الموضوعية المشحونة بالحقد والضغينة التي يترفع عنها الباحث والعالم والكاتب النزيه[1]، ثم رد حججهم من الناحية الموضوعية بأسلوب علمي، وحجج قوية، وإقناع ملزم، يثلج الصدر، ويلجم الخصم، ويفحم المفتري.

وكانت أهمية البحث الموضوعية عن السنة النبوية هو ما امتاز به الباحث العلامة السباعي رحمه الله.

ولم يكن عنوان الكاتب هو مكانة السنة في التشريع فحسب، ولو كان العنوان كذلك لكان غير مطابق للمحتوى والموضوع، لأن بحث مكانة السنة في التشريع كان أقل من السدس كثيراً، بل جاء العنوان السنة، ليتناول المحتوى كل ما يتعلق بهذا الموضوع الكبير الواسع، وخاصة في إثباتها، وعلومها، وما ورد عنها من دراسات وتشكيك، وافتراءات، لمناقشتها والرد عليها، وإثبات الحق فيها.

ثالثاً: الجدة:

إن الجانب الموضوعي السابق في أهمية الكتاب يمثل أيضاً جانب الجدة في البحث والعرض والمحتوى والأسلوب، فجمع الباحث شُبه المعادين للسنة، وفنّدها بطرق علمية لم يُسبق إليها، حتى رسخت حججه وأدلته في الأذهان، وترددت في جنبات المعاهد والجامعات، ونقلت إلى درهات الكليات، وتناقلها الباحثون.

وكما أن القائد العسكري العبقري يبحث عن مركز القوة في جبهة العدو، ونقاط الضعف فيها، ليضرب المركز، ويستأصل القيادة، ويهاجم نقاط الضعف، ليمخر العباب للقلب وما وراء الجبهة، فهذا ما فعله العلامة السباعي رحمه الله تعالى، فكشف مركز الثقل المعادي الحاقد الداخلي بديار المسلمين، والخارجي من وراء الحدود، وهو التضعيف والتوهين والتشكيك لعلامتي السنة أبي هريرة والزهري رحمهما الله، وقصفه بالقذائف الحارقة، والقنابل المدمرة، فدك حصون الأعداء، وأصاب كبد الحقيقة، وبين مكانة هذين العالمين، فأبو هريرة أكثر الصحابة رواية للحديث[2]، والزهري من أئمة التابعين

---

(1) انظر: ص28، 29، 30، 31، 32، وخاصة قصة العلامة السباعي رحمه الله تعالى مع الدكتور علي حسن عبد القادر ص34.

(2) انظر ما جاء في الكتاب "حول أبي هريرة ﵁" ص322 وما بعدها، ومناقشة أبي رية في تهمه وافتراءاته على أبي هريرة ص353 وما بعدها، والكلمة المجملة عنه ص389، وما أضافه العلامة السباعي رحمه الله تعالى في التمهيد عن أبي هريرة ص23 وما بعدها، وإشارته لكتاب الشيخ عبد الحسين شرف الدين عن أبي هريرة ص240، وعن كتاب ابنه صدر الدين شرف الدين "حليف مخزوم" في شتم الخلفاء الراشدين (ص507).

في الفقه والحديث معاً، وأحد أئمة العهد الأموي بالشام[1]، ثم اتجه العلامة السباعي رحمه الله إلى نقاط الضعف عند المستشرقين والباحثين الحاقدين، وفضح عوارهم، وأزال الحجب عن وسائلهم الخادعة التي يلبسونها باسم "المنهج العلمي" والعمل بخلافه، وباسم الحرية والموضوعية، وهم يصادرون حرية الآخرين، ويتحاملون على غيرهم، ويصرون على فرض آرائهم، وإثبات مزاعمهم التي يقررونها سلفاً، ثم يبحثون عما يؤيدها بكل حيلة ووسيلة خادعة كاذبة.

رابعاً: الأصالة:

جاء كتاب "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي" أصيلاً بكل ما في الكلمة من معنى، مع كل ما استفاده من غيره ماضياً وحاضراً.

وتجلت الأصالة والجدة في جانبين:

الأول: في الأسلوب الرائع الذي كتب به الكتاب، وتميزه بالمقابلات الشخصية لعدد كبير من المستشرقين قبل كتابة الرسالة، وبعد كتابتها، بل بعد طبعتها الأولى مما أثبته في تمهيد الطبعة الثانية[2]، وحواره معهم، ومجادلتهم، ومعرفة خباياهم، والرد عليهم، وكشف الزيف عندهم، وسنعود لموضوع الأسلوب في فقرة لاحقة.

الثاني: في الموضوع: بإثبات مكانة السنة، وصحتها، وتدوينها، وحجيتها، وكأن المؤلف أتى بنظرية جديدة في حجية السنة، وأقام لها الأدلة والبراهين والحجج، وكأنه لم يسبق إلى ذلك، فاكتست رسالته حلة الأصالة بجدارة.

وسبق أن الشافعي قام بهذا الدور في القرن الثاني الهجري حتى سمي ناصر السنة أو ناصر الحديث، وجاء العلامة السباعي رحمه الله ليجدد هذا الإنجاز العلمي الرائد حتى يصح أن يسمى في القرن الرابع عشر الهجري بأنه ناصر السنة الثاني.

كما تتجلى الأصلة في إثبات القواعد والأسس والمنطلقات لبحوث السنة ومكانتها في التشريع، ليكون كل جانب منها أصلاً ومنطلقاً لبحث مستقل، ودراسة مستفيضة، وعمل علمي لاحق.

---

(1) انظر ما كتبه العلامة السباعي رحمه الله تعالى عن "الإمام الزهري ومكانته في التاريخ" ص232 وما بعدها وقصة العلامة السباعي مع الدكتور علي حسن عبد القادر في موضوع الزهري ورأي المستشرق جولدزيهر فيه ص34 وما بعدها.

(2) انظر ص26 وما بعدها من التمهيد للطبعة الثانية لكتاب "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي".

خامساً: التوثيق:

إن التوثيق العلمي للبحوث والدراسات مبدأ مقرر، وأصيل، ولا غبار عليه، ومتبع لدى جميع الأئمة والعلماء والمجتهدين وكبار الباحثين والمؤلفين والكتاب في التاريخ الإسلامي وحتى اليوم، وله صلة مباشرة بالأمانة العلمية، وبيان استفادة الباحث من غيره، وما تقدّمه من دراسات في موضوع بحثه.

ولكن صورة التوثيق، وكيفيته، ومداه يختلف من عصر إلى آخر، ومن زمن إلى زمن، ومن علم إلى علم، ويتطور، ويتعمق، ويتخذ صوراً متنوعة.

وإذا وضعنا في الحسبان ما وصلت إليه كيفية التوثيق، ومداه وصوره في نهاية القرن الرابع عشر الهجري، ونهاية القرن العشرين الميلادي، فإننا نرى أن التوثيق في الكتاب متواضع جداً وقليل، ويشكو من قلة المصادر والمراجع، ويقتصر غالباً على مصدر واحد واثنين للفكرة[1]، وسوف نشير إلى ذلك في الملاحظات.

وإذا أخذنا في الحسبان ما كان عليه التوثيق في النصف الأول من القرن الرابع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، وحتى في الأربعينيات منه، ونأخذ أول رسالة دكتوراه في الأزهر سنة 1360هـ/1941م، وهي بعنوان "العادة والعرف" للشيخ الدكتور الأستاذ العلامة أحمد فهمي أبو سنة رحمه الله تعالى[2]، إذا أخذنا في الحسبان هذا المعيار يأتي كتاب العلامة السباعي رحمه الله تعالى في القمة، وقد توفر فيه التوثيق الكامل، والكيفية المثالية، والمدى الأخير في التوثيق.

وجاء توثيق المعلومات دقيقاً جداً بذكر عنوان المصدر أو المرجع، واسم المؤلف، وتحديد الجزء والصفحة غالباً، مع تتبع المسائل في مظانها.

وكانت مصادر الكتاب ومراجعه أصيلة في موضوعها، ومعتمدة عند أرباب الاختصاص، ومتنوعة جداً حسب أبواب الكتاب وفصوله في العرض التاريخي وكتب التاريخ، وفي السنة والسيرة وتراجم الصحابة، وعلوم الحديث والتفسير وكتب الأدب، وفي كتب الرجال والتراجم، وفي الفقه بمذاهبه المختلفة، وفي أصول الفقه، وفي الفقه العام والمعاصر، والمعاجم واللغة وكتب الفهارس والطبقات، واستفاد المؤلف رحمه الله تعالى من الدراسات المكتوبة في عصره حتى من المستشرقين، وتتبع ما كتب عن الموضوع في المجلات والندوات والمؤتمرات واللقاء والاجتماعات الثنائية أو الجماعية،

---

(1) انظر ندرة المصادر (ص317) وما بعدها في ترجمة أبي حنيفة، وص418 في ترجمة الإمام مالك التي عرضها بإيجاز شديد لأنها ليست من صلب الموضوع.

(2) تمت مناقشتها في 20 يناير (كانون الثاني) 1941م، ثم طبعت بمطبعة الأزهر سنة 1947م، ثم توفي صاحبها في مطلع القرن الحادي والعشرين.

واعتمد قليلاً على المخطوطات التي لم تكن مطبوعة وقتئذ، ثم طبعت أخيـراً، كالمحصـول للـرازي وتاريخ دمشق لابن عساكر[1]، والموضوعات لابن الجوزي، والثقات لابن حبان، وطبقات المحـدثين للسيوطي.

وصنع المؤلف رحمه الله تعالى فهرساً لأهم مراجع الكتاب التي وصلت إلى 97 مرجعاً[2]، ثم قال في آخرها: " ومراجع أخرى تعرف من حواشي الكتاب ".[3]

ورتب المؤلف رحمه الله تعالى فهرس أهم المراجع موضوعياً حسب العلـوم، كالتفسـير وعلومـه، والعقيدة والفرق، والفقه وأصوله وتاريخه، والتاريخ، والأدب، وجاءت عناوين المراجع تحت كل علم كيفياً دون ترتيب تاريخي أو ألفبائي، لكنه وضع لكل كتاب عنوانه باختصار، واسم مؤلفه أو شـهرته باختصار أيضاً، وبعض البيانات المختصرة غالباً عن دار النشر، ومكانه، وتاريخه.

وأشار الأستاذ الدكتور محمد أديب صالح في مقدمته للطبعة الثانية إلى الظروف القاسية التي شهدها المؤلف رحمه الله تعالى، وشهد بها إخوانه الذين كان يسكن معهم في القاهرة "حين اضـطرته تلـك الظروف، وهو يجمع المادة العلمية للموضوع أن يغادر الشقة إلى مكان آخر حيث لا يجد المراجع إلا بصعوبة أشد، لا يحجز الأذى عنه ومخاطر الاتصال إلا عناية الله ".[4]

سادساً: الأسلوب واللغة:

إن لغة الكتاب صحيحة وقويمة، وفيها الدقة، وانتقاء الكلمات، والحفاظ على المصـطلحات واجتنـاب التقعر والغرابة.

وإن أسلوبه واضح رفيع، سلسل، بل هو أسلوب أخّاذ وفتّان، لأنه جمع البيان والفصاحة مع فصاحة المعاني، وعمق الأفكار، وروعة العرض والمناقشة والتحليل، ودقة الحـوار، وموضـوعية الجـدل، وأمانة الكلمة، وصدق العاطفة، وحماسة الفكرة، والغيرة الصادقة.

وكيف لا يكون الأسلوب واللغة في القمة؟ والمؤلف رحمه الله تعالى خطيب مصـقع، وأديـب كبيـر، وداعية مجاهد بقلمه وحديثه وحواره، وقد ملك ناصية البيان، وتفنن في صنوف الخطابـة والكتابـة والتصنيف والحديث الجذاب، وهو صاحب القلم السيال منذ نعومة أظفاره وشبابه.

---

(1) صفحة 89 هـ 3 المحصول للرازي، ص96 هـ 1 تاريخ دمشق لابن عساكر.
(2) السنة ومكانتها في التشريع ص510.
(3) المرجع السابق ص513.
(4) السنة ومكانتها في التشريع، مقدمة الطبعة الثانية ص8.

أقول: إن أسلوب الكتاب أخّاذ، ويأسر القارئ، وما بدأت قراءة فكرة، أو أردت الرجوع إلى مسألة فيه، إلا وأجبرت كرهاً لمتابعة القراءة حتى أنسى نفسي، وأنسى أصل الهدف الذي قصدته، ولولا مخافة الإطالة، والاضطرار للاختصار، لنقلت النصوص المؤيدة، والساحرة، وينطبق ذلك على الجوانب العلمية المعمقة المعروضة الدقيقة المؤيدة بالأدلة والحجج والاختصار والإيجاز، وعلى القصص التي يرويها المؤلف رحمه الله في لقاء العلماء من مختلف الفئات والطوائف والمذاهب[1]، ويضطر القارئ أن يتابع الرواية والقصة، ويغذي قلبه وروحه بالنفس الطيب الطاهر، والوقائع المذكورة، وسرد الأفكار المطروحة.[2]

كل ذلك مع عفة اللسان، ونقاء الكلمات، وحمل شرف العبارة، والموضوعية والأدب الرفيع، والإشارة الناعمة إلى المآخذ، حتى مع الخصوم وأعداء الإسلام كالمستشرقين[3]، ومع المخالفين في الفكر والأدب والأسلوب من علماء المذاهب[4]، ومع أصحاب الرأي المخالفين في السنة وحجيتها ومكانتها.[5]

وكان التمهيد –مثلاً- من أمتع المباحث وأجملها، فيجمع في أسلوبه بين العقل والقلب والفكر والروح المتألقة والغيرة الصادقة والبحث العلمي المعمق، والمناقشة الهادئة، والحماس المعتدل والحوار الجاد والأمثلة الحية التي تكاد أن تنطق، مع الإقناع الحتمي لما يورده عن المستشرقين، وما يرد به رداً واضحاً جلياً على "ظلمات أبي رية".

إن طبيعة الموضوع تفرض المنهج المناسب له، وإن موضوع الكتاب يتناول السنة بشكل عام كما سبق في التوصيف، وما يتعلق بتدوينها، وعلومها، وتاريخها، واستعراض المطاعن والشبه التي وجهت لها، ومناقشتها، وردها، ثم الوصول إلى مكانتها في التشريع الإسلامي وحجيتها، واقتضى هذا من المؤلف رحمه الله تعالى أن يلتزم منهجاً علمياً رصيناً، دون أن يصرح به، أو يرسمه في مقدمته،

---

(1) انظر لقاءات المؤلف رحمه الله تعالى مع المستشرقين وحديثه معهم ص26 وما بعدها.
(2) انظر لقاء المؤلف رحمه الله تعالى مع الشيخ عبد المحسن شرف الدين ص23.
(3) انظر موقفه الرصين المثالي القدوة في سماعه أقوال أستاذه الدكتور علي حسن عبد القادر (ص33 وما بعدها) الذي تبنى آراء المستشرق جولد زيهر، وخاصة طعنه بالزهري، وكيف رجع المؤلف رحمه الله إلى المصادر فجمع المعلومات ثم عرضها على أستاذه فتراجع عن آرائه، ثم ألّف كتابه المعتدل القويم "نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي" ثم انظر موقفه من الخوارج ص99، 155.
(4) انظر هذا المؤلف الهادئ الموضوعي المتسم بأرقى عبارات الأدب مع الشيخ محمود أبو رية (ص18) وعتابه الشديد له على أسلوبه البذيء وهجومه الساحق على العلماء (ص58، 60).
(5) انظر مناقشته للشيعة والخوارج ص147.

لكن "توافر للمؤلف القدرة على البحث العلمي، وتتبع الأمور في مظانها" [1]، "وبطريقة منهجية جامعة.. وروح علمية منصفة" [2]، ويتجلى هذا المنهج بالخطوط الآتية:

1- المنهج التاريخي: وذلك بالتتبع لأحداث التاريخ ومجرياته، وأقوال المؤرخين لأخبار الأمة والخلافة، وللعلم والعلماء، وللسنة وعلومها، فلزم المؤلف "التتبع التاريخي للأدوار التي مرت بها السنة، ووضع الإصبع على مكمن الداء في الماضي والحاضر، ومواقف العلماء التي ردت الأمور إلى نصابها" [3]، ومثاله الفصل الثالث من الباب الثاني عن السنة مع منكري حجيتها قديماً، حججهم والرد عليها (ص165-175) والفصل السادس عن السنة مع المستشرقين (ص211-231) وعرضه لتاريخ الزهري والأمويين (ص232) وترجمته لأبي هريرة (ص353) وتراجم أئمة المذاهب الفقهية وأصحاب كتب الصحاح والسنة الستة (ص435-494).

2- المنهج النقدي: جمع المؤلف رحمه الله تعالى ما ورد من شبه عن السنة وما ورد عليها من آراء لبعض المستشرقين والمستغربين قديماً وحديثاً، وبحث آراء المخالفين للسنة، والمتشككين فيها، ونقدها نقداً علمياً رزيناً، وفنّد حججهم، بتحليلها جزئياً، وبيان كل شبهة أو جزئية، وردها رداً محكماً، مُدْعماً بالدليل النقلي والعقلي، ومستعيناً بالنصوص الشرعية في الكتاب والسنة[4]، ونصوص العلماء، والمؤرخين، وكشف الزيف والتحريف لكثير من نقول المستشرقين والمستغربين، وفضح مصادرهم، وبين وهنها وضعفها، وقيمتها العلمية أمام المصادر الأصلية والكتب المعتمدة[5]، وأن ذلك لا يتفق مع المنهج العلمي الصحيح الذي يدعيه المستشرقون ورواد الفكر الغربي، مع سقطاتهم وتزويرهم وجهلهم.

3- منهج المقارنة: اعتمد العلامة السباعي رحمه الله تعالى على منهج المقارنة في الآراء بين المذاهب العقدية أحياناً، والمذاهب الفقهية أحياناً أخرى، فيمهد للفكرة، ويحلل عناصرها، ويبين نقاط الاتفاق فيها، ويحرر محل النزاع، ويعرض الأقوال، ثم الأدلة، ثم المناقشة، ثم الوصول إلى

(1) من مقدمة الطبعة الثانية بقلم الأستاذ الدكتور محمد أديب صالح لكتاب السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص7.
(2) المرجع السابق ص8.
(3) المرجع السابق ص8.
(4) انظر الفصل الرابع من الباب الثاني عن السنة مع منكري حجيتها حديثاً، وذكر الشبه والجواب عنها واحدة واحدة (ص176-189) والفصل الخامس عن السنة مع منكري حجية الآحاد وبيان الشبه والجواب عنها (ص190-194).
(5) انظر قائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها محمود أبو رية في طعنه وتشكيكه لأبي هريرة (السنة ص404-406) وكيف تغافل تماماً عن موطأ مالك وصحيحي البخاري ومسلم والسنن الأربعة ومسند أحمد ومدونات السنة المعتبرة، واعتمد كتاب الحيوان وكتب جرجي زيدان، ودائرة المعارف البريطانية، وكتب بروكلمان وفيليب حتي، وإدوارد جرجس، وجبرائيل جبور وإبراهيم لوقا وجولد تسهير وكيمر.

النتيجة والترجيح وإثبات الصحيح والأقوى، مع تعليله وتأييده بالأدلة النقلية والعقلية، ويظهر ذلك جلياً في الباب الثاني من الكتاب.

فمثال المقارنة بين المذاهب العقدية الفصل الأول عن السنة مع الشيعة والمعتزلة (ص147-154) والفصل الثاني عن السنة مع المعتزلة والمتكلمين (ص155-164).

ومثال المقارنة بين المذاهب الفقهية الفصل الثالث عن السنة مع منكري حجيتها قديماً والرد عليهم (ص165-175) والفصل الرابع عن السنة مع منكري حجيتها حديثاً (ص176-189).

ومثال المقارنة بين آراء علماء الأصول الباب الثالث في مرتبة السنة في التشريع الإسلامي (ص409-434) ويظهر منهج المقارنة بوضوح في الفصل الثالث في نسخ السنة بالقرآن، والقرآن بالسنة (ص429-433).

4- المنهج التحليلي: يعرض العلامة السباعي رحمه الله تعالى للنصوص الشرعية في الكتاب والسنة ويحللها، ويبين مضمونها، ويصل إلى الإرشادات والأحكام المستخلصة منها.

كما يعرض نصوص العلماء، والمستشرقين، والمستغربين، حرفياً، وينقلها من كتبهم، ثم يحللها، فيبين المراد منها، وقد يشير إلى ما وراءها من خطط ونيات تذرفونها في النص، ثم يرد عليها، ويفند ما فيها.[1]

كما يظهر من منهج العلامة السباعي رحمه الله تعالى ما يلي:

1. تخريج الأحاديث بعزوها لمشهور كتب السنة، فإن كان الحديث في صحيح البخاري أو صحيح مسلم، اكتفى بتصحيحهما، وإن كان في سائر كتب السنن أشار إلى درجته باختصار (ص66هـ 1، 2، 3).

2. الخطة جيدة، واضحة، متسلسلة، مترابطة، وترتيبها منطقي بالانتقال من المقدمات للنتائج، ومن التمهيد إلى الموضوع، ومن البحث المعمق لإثبات صحة السنة، والرد على الطاعنين فيها، إلى بيان مكانتها في التشريع الإسلامي وتأكيد حجيتها، ثم العرض لتراجم أئمة المذاهب الفقهية لشرح موقفهم من السنة، ثم الإشارة إلى كتب السنة الستة بإيجاز.

---

(1) انظر: نقد العلامة السباعي لمنهج المستشرقين في البحث، وتحاملهم على الحضارة الإسلامية (ص37) وكشفه لمصادر الشيخ محمود أبي رية، وتقليده للانحراف والشذوذ تاريخياً، وارتباطه بفكر المستشرقين حاضراً (ص17)، وانظر ما أورده السباعي من نص الدكتور علي حسن عبد القادر في اعتبار مالك ليس محدثاً، وأن الموطأ ليس كتاب حديث، والرد على شبهته وجوابها تفصيلاً (ص474 وما بعدها) وخاصة عبارة "تقوى المتأخرين" والرد عليها (ص477).

3. وضع عناوين جانبية جيدة، تقسم المبحث إلى جوانب رئيسة، وتساعد في التركيز على النقاط المهمة، وتقسم الموضوع إلى فقرات واضحة.

4. كان ينقل الأخبار والروايات وما جاء في بعض المصادر بعقل ثاقب، وفكر وقّاد، وكان ينقد ما لا يقبله عقل (ص98 س6)، ويشكك أحياناً في بعض الأخبار وينقدها، فإن تبين له صحته فيما بعد استدرك ذلك في الطبعة اللاحقة، وتراجع عما قال (ص89 هـ2) (ص99 س4 من أسفل) (كلام ابن مهدي) أو يؤيده ويوثّقه ويشير إلى موطن الغرابة والاستهجان فيه (ص23 هـ1 كتاب عبد المحسن شرف الدين الشيعي عن أبي هريرة).

5. الموضوعية: كان عرض السباعي رحمه الله تعالى موضوعياً، دون تعصب، فنقل ما ورد عن وضع الأحاديث من الرافضة، ثم قال: "وضارعهم الجهلة من أهل السنة" ثم قال: "وكذلك فعل المؤيدون للعباسيين" ثم دافع عن الخوارج وأنهم أقل الفرق الإسلامية كذباً، لأنهم يرون كفر مرتكب الكبيرة أو مرتكب الذنوب مطلقاً، فلا يستحلون الكذب، ثم قال: "ولكني رأيت الأدلة العلمية على عكس نسبة الوضع إلى الخوارج" (ص98-100).

ثامناً: ملاحظات:

إن الكمال لله وحده، وإن هذا الكتاب القيم المفيد الفريد لا يخلو من الملاحظات التي لا تقلل قيمته، ولا تغض من مكانته وشأنه، ولكنها تساعد على توجيهه للكمال، أهمها:

1- جاء تخريج الحديث متواضعاً، واكتفى بعزو الحديث لأحد كتب السنة، مع بيان الصحابي الراوي له، دون تحديد الجزء والصفحة والرقم، مثل (ص67هـ 1، 2، 4، 5) (ص66 هـ1، 2، 3) ولعله التزم المنهج الذي كان متبعاً في مطلع القرن الرابع عشر الهجري.

2- قلة المراجع في التوثيق، فيكتفي مثلاً في الهامش الواحد بكتاب واحد في أصول الفقه كإرشاد الفحول، وهو في الدرجة الثانية من كتب الأصول (ص66 هـ4) أو يكتفي بكتاب الرسالة للشافعي (ص68 هـ1) أو الموافقات فقط، أو طبقات ابن سعد فقط، أو جامع بيان العلم فقط، فالتوثيق بشكل عام متواضع وقليل، فهو يكتفي بمصدر واحد، ولكنه أصيل ومعتمد غالباً.

3- يكتفي أحياناً بعزو الحديث لأحد كتب السنة في الصلب دون الإشارة له بالهامش (ص77 س6) (ص80 س5) (ص85 رقم 1) (ص90 ف2).

ويفعل مثل ذلك بالنقل عن كتاب ويذكر عنوانه واسم مؤلفه في الصلب، وينقل عنه ثم لا يحدد الجزء والصفحة (ص84 س7).

4- وردت آثار دون عزو نهائي لها (ص82- س10).

5- إن البيانات الواردة عن المراجع المذكور في آخر الكتاب (ص510) بيانات قليلة وناقصة ومختصرة، ولكنها جاءت على نسق ومنهج التأليف في ذلك الوقت.

6- وردت مراجع كثيرة في حواشي الكتاب، ولم توضع في الفهرس الأخير، ولكن نبه عليها المؤلف رحمه الله تعالى في آخر القائمة (ص513) بقوله: " ومراجع أخرى تعرف في حواشي الكتاب ".

7- جاءت الخاتمة (ص435-494) على غير المتوقع عادة بتلخيص الآراء والنتائج التي وصل إليها البحث، بل جاءت الخاتمة مجرد ترجمة لأئمة المذاهب الأربعة (أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد) وترجمة أصحاب الكتب الستة في الحديث والسنة (البخاري، ومسلم، والنسائي وسننه، وأبي داود وسننه، والترمذي وجامعه، وابن ماجه وسننه).

وسوغ العلامة السباعي رحمه الله تعالى (ص433) ذلك بكلمة موجزة فقال: "ونحن نختم ذلك بخاتمة موجزة عن موقف الأئمة الأربعة من السنة وبيان مكانتهم فيها، مع ذكر تراجم موجزة لأصحاب الكتب الستة وفذلكة صغيرة عن كل كتاب" ولعله أراد أن يكون موقف الأئمة الأربعة من السنة هي النتيجة والخاتمة لبحثه، وأن تكون ترجمة أصحاب كتب السنة الستة والتعريف بكتبهم ثمرة عملية وتاريخية وعلمية لحال السنة ومكانتها عند المسلمين، وعد ذلك خاتمة البحث، ولاسيما أنه لم يترجم لأئمة المذاهب الفقهية ترجمة معهودة، بل عرض الجوانب العلمية لهم، وخاصة ما يتعلق بالسنة والحديث[1]، فعرض نبذة مختصرة عن الإمام مالك ثم انتقل البحث عن الموطأ، وكذا عن الشافعي ومسنده وسننه، وأحمد ومسنده.

8- قال العلامة السباعي رحمه الله تعالى في ترجمة الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى (ص437) "وأكثرهم بين المسلمين أتباعاً".

وهذا أمر مشكوك فيه، فليس أتباع أبي حنيفة هم الأكثر أتباعاً في العالم الإسلامي اليوم.

9- قال العلامة السباعي رحمه الله تعالى عن مسند الشافعي، وسنن الشافعي، قال: "ويظهر أنه استخراج تلاميذه لا من تأليفه، كما هو الحال في مسانيد أبي حنيفة" (ص480).

وهذه دعوى عريضة لم يقدم المؤلف رحمه الله دليلاً عليها، وتحتاج إلى دراسة وبحث وتفحص ومتابعة لمعرفة صحتها.

(1) انظر: في ترجمة الإمام أبي حنيفة – موقفه من الحديث وصلته بالسنة- (ص448 وما بعدها) وفي ترجمة مالك بحثه عن الموطأ (ص469) وفي ترجمة الإمام الشافعي بين دوره في الدفاع عن السنة (ص479) وفي ترجمة الإمام أحمد عرض كتاب المسند (ص482).

10- عندما ترجم العلامة السباعي رحمه الله تعالى لأئمة الحديث فبدأ بالبخاري ثم بمسلم، وهـذا لا نزاع فيه، ثم انتقل إلى أصحاب السنن، فبدأ بالنسائي (ص489) ثم أبي داود، ثم الترمذي، مما يوحي بأن النسائي هو المقدم، مع أن جمهور العلماء يقـدمون أبـا داود، والترمـذي علـى النسائي.

11- جاءت تراجم أصحاب السنن (ص486 وما بعدها) موجزة جداً ومختصرة، وكان التوثيق قلـيلاً جداً، وقد يعتمد على مرجعين (ص489، 492) ودون مرجع نهائياً للترجمة (ص490) ومرجع واحد (ص493).

وبعد:

فإن هذا الكتاب قمة في أسلوبه وعرضه وموضوعه، وإن القارئ يحس بالنور الـذي يشـع منـه، وبالروح الصادقة التي تقف خلفه، وبالإخلاص الكامل الذي يدفع كاتبه، وكل ذلك يقف خلـف السـر والسحر الذي يأسر قارئه في المتابعة، والتعلق، بل وزيادة القراءة، ومعاودة القراءة مرة بعد مرة.

جزى الله العلامة الداعية المجاهد الشيخ مصطفى السباعي خير الجزاء، وأجزل مثوبته، وغفر لـه، ونفع الله بعلمه وبارك الله في أولاده الذين يرعون آثاره وينشرونها، ونسأل الله تعالى أن ينفعنا بها، وأن يلهم الأمة العودة إلى دينها وشريعتها وعلمائها المخلصين، لتحظى بخيـري الـدنيا والآخـرة، وليسطع الحق، وينتشر النور، وتتأكد الحقائق، ويومئذ يظفر المؤمنون بنصر الله تعالى، وتأييده فـي الدنيا، وينالون الرضا والقبول في الآخرة.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

الخاتمة:

وختاماً لهذا البحث ألخص النتائج التي وصلت إليها، ثم أقدم بعض التوصيات والاقتراحات:

أولاً: نتائج البحث:

1- السنة: هي ما صدر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير.

2- السنة: هي المصدر الثاني من مصادر الشريعة الإسلامية باتفاق العلماء.

3- السنة: ضرورية وحتمية لفهم القرآن، وتطبيق الإسلام.

4- حفظ الله تعالى السنة عن طريق العلماء والأئمة والدعاة والمفكرين.

5- السنة قلعة صامدة، وصخرة عاتية في وجه أعداء الإسلام الذين أرادوا النيل منها والطعن بها، والتشكيك فيها، والعبث بمضامينها، فارتدت سهامهم خائبة.

6- لا تزال السنة مطمعاً للأعداء، ومطمحاً للدس والعبث، ولذلك يجب الاستمرار في دراستها، وحفظها، وبيان مكانتها في الإسلام عامة، والتشريع خاصة.

7- بذلت جهود جبارة في حفظ السنة، وبيان حجيتها، وتمثلت في كتب، وبحوث، ودراسات، وتتوج اليوم بمراكز للسنة، واستعانة بالحاسوب لحفظها.

8- العلامة المجاهد الداعية مصطفى السباعي هو ناصر السنة في القرن الرابع عشر الهجري.

9- إن كتاب "السنة ومكانتها في التشريع" أهم كتاب في موضوعه في هذا العصر.

ثانياً : التوصيات والمقترحات :

1- وجوب التركيز على أهمية السنة، ومكانتها في التشريع، في مختلف وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة في الصحف والمجلات، والمسموعة، وفي المساجد والمدارس، والكليات، والجامعات.

2- نشر الكتب والدراسات التي تبين منزلة السنة، ومكانتها، وصحتها، وتدوينها، وحفظها، ووضعها في أيدي الناس.

3- الاستمرار في متابعة الدسائس والمكر والمؤامرات التي تحاك عن السنة، وتشكك فيها، وتثير الشبه حولها.

4- تصنيف كتيبات عن السنة بأسلوب مبسط، ومستوى متوسط، لعامة الناس، والمثقفين وغير المختصين.

5- دعم الدراسات التي تتعلق بالسنة، وبذل الأموال في رعايتها.

6- دعم المراكز العلمية المخصصة للسنة النبوية، والعمل على نشر هذه المراكز في مختلف البلاد العربية والإسلامية.

7- العمل على نشر كتب السنة بمختلف علومها، على مستويات متعددة، لتكون في أيدي الجماهير، وعى رفوف المؤسسات، وأمام أعين صنّاع القرار.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه، ومن تبعه، والحمد لله رب العالمين.

أهم مراجع البحث

1- الإحكام في أصول الأحكام، علي الآمدي (631هـ) مؤسسة الحلبي – القاهرة – 1967م.

2- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن حزم الأندلسي (456هـ) مطبعة الإمام – مصر – د.ت.

3- إرشاد الفحـول، محمد علي الشوكـاني (1250هـ) مصطفى البابي الحلبـي – مصـر- 1356هـ / 1937م.

4- أصول الحديث، الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر الحديث – لبنان – 1386 هـــ / 1967م.

5- أصول الفقه، الشيخ الدكتور محمد أبو النور زهير، مطبعة دار التأليف، مصر – د. ت.

6- أعلام الموقعين، محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية (751 هـــ) دار الكتـب الحديثـة – القاهرة – 1388 هـ / 1968م.

7- تاريخ القضاء في الإسلام، الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي – دار الفكـر – دمشـق – ط1- 1415 هـ / 1995م.

8- تسهيل الوصول إلى علم الأصول، محمد عبد الرحمن عيد المحـلاوي (1920م) مصـطفى البابي الحلبي – مصر – 1341 هــ.

9- التصنيف في السنة النبوية في النصف الثاني للقرن الرابع عشر الهجري، الدكتور خالـدون الأحدب / بحث في ندوة السنة والسيرة النبوية – المدينة المنورة – 1425 هـ / 2004م.

10- التفسير المنير، الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي – دار الفكر دمشق – ط1 – 1411 هـــ / 1991م.

11- جماع العلم، الإمام محمد بن إدريس الشافعي (204 هـ) مطبوع علـى هـامش الأم – دار الشعب - القاهرة – 1388هـ / 1968م.

12- الحدود في الأصول، أبو الوليد الباجي (474 هـ) مؤسسة الزعبي – بيروت – 1392 هـ / 1973م.

13- الرسالة، الإمام محمد بن إدريس الشافعي (204 هـ) مصطفى البابي الحلبـي – مصـر– ط1- 1358 هـ / 1940م.

14- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، الدكتور مصطفى السباعي (1964هـ) دار العروبة – القاهرة – ط 1 – 1380 هـ /1967 م + دار الوراق – دمشق ، دار النيرين – بيـروت – ط3 – 1423هـ /2003م.

15- شرح الكوكب المنير، ابن النجار الفتوحي (972 هـ)، مكتبة العبيكان – الرياض – ط 3 – 1413 هـ / 1993م.

16- علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف (1956م) مطبعة النصر – القاهرة – 1947م.

17- المدخل إلى مذهب أحمد، عبد القادر بن بدران الحنبلي (1346 هـ ـ / 1927م) المطبعـة المنيرية – مصر – د. ت.

18- المستصفى من أصول الفقه، محمد محمد الغزالي (505 هـ) المطبعة الأميرية – بولاق – مصر – 1322 هـ.

19- مصطفى السباعي، الأستاذ الدكتورعدنان زرزور – دار القلم – دمشق – ط2 – 1424 هـ / 2003م.

20- الموافقات في أصول الأحكام، الشاطبي (790 هـ) مطبعة المدني – مصـر - نشـر مكتبـة صبيح – د. ت.

21- الوجيز في أصول الفقه، الأستاذ الدكتور محمد الزحيلـي – دار الخيـر – دمشـق – ط1 – 1423 هـ / 2003م.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2005/4/12.